

قواعد عند المفسرين 13

قَوَاعِدُ الْحَصْرِ وَالْقَصْرِ وَالِاخْتِصَاصِ عِنْدَ الْمُفَسِّرِينَ

إعداد

عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْبَيَانُونِي



قواعد عند المفسرين ١٣

قواعد الحصر والقصر والاختصاص عند المفسرين

إعداد

عمر بن عبد المجيد البيانوني

حَقُّ الطبع والنشر مباحٌ لكل مَنْ أراد بشرط المحافظة على الأصل

جزى الله خيراً كلَّ مَنْ أعان على نشر هذا الكتاب وتوزيعه

للتواصل مع الباحث

البريد الإلكتروني:

xOMAR88x@gmail.com

بالفيس بوك:

facebook.com/OMARBIANONY

مقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيّد الأُمم، وعلى آله وأصحابه الذين أناروا دياجي الظُّلم، أما بعد.

فهذا هو الجزء الثالث عشر من سلسلة: قواعد عند المفسرين، وكان الجزء الأول: قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين، والجزء الثاني: قواعد النفي والإثبات عند المفسرين، والجزء الثالث: قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين، والجزء الرابع: قواعد الإضافة عند المفسرين، والجزء الخامس: قواعد العطف عند المفسرين، والجزء السادس: قواعد الإضمار والإظهار عند المفسرين، والجزء السابع: قواعد الاستفهام عند المفسرين. والجزء الثامن: قواعد الشرط عند المفسرين، والجزء التاسع: قواعد المعرفة والنكرة عند المفسرين. والجزء العاشر: قواعد الضمير عند المفسرين، والجزء الحادي عشر: قواعد الموصول عند المفسرين، والجزء الثاني عشر: قواعد الظرف عند المفسرين، وهذا هو الجزء الثالث عشر: قواعد الحصر والقصر والاختصاص عند المفسرين.

وقد بحثت في ثنايا كتب التفسير لاستخراج القواعد التي تتعلق بالحصر عند المفسرين.

ولقد وصلت القواعد التي استخرجتها من كلام المفسرين إلى اثنتين وعشرين قاعدة.

خطة البحث:

يشتمل البحث على فصلين:

الفصل الأول: الحصر في اللغة العربية وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: معنى الحصر في اللغة

المبحث الثاني: معنى الحصر في الاصطلاح

المبحث الثالث: أنواع الحصر

الفصل الثاني: قواعد الحصر عند المفسرين، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قواعد عامة في الحصر والقصر والاختصاص

المبحث الثاني: قواعد في الحصر والتقديم

المبحث الثالث: قواعد في الحصر والتعريف

.....

الفصل الثاني: قواعد الحصر والقصر والاختصاص عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد عامة في الحصر والقصر والاختصاص

١. قاعدة: (القَصْرُ الحَقِيقِيُّ هو الأصلُ، وَيَشْتَمِلُ على مَعْنَى الإِضافي

وزيادة)

٢. قاعدة: (القَصْرُ تأكيدٌ على تأكيدٍ فهو في قُوَّةٍ مُؤَكِّدِينَ)

٣. قاعدة: (النَّفْيُ والاستثناء يُفِيدُ الحَصْرَ)

٤. قاعدة: (مِنْ طُرُقِ الحَصْرِ: ضميرُ الفصلِ)

٥. قاعدة: (الإِتيانُ بِصِيغَتِي النَّفْيِ والإِثباتِ يُفِيدُ مفادَ صِغَةِ الحَصْرِ)

٦. قاعدة: (التَّقْوِي وَالِاخْتِصَاصُ يَجْتَمِعَانِ فِي إِسْنَادِ الحَبْرِ الفِعْلِيِّ إِلَى المُسْنَدِ

إِلَيْهِ)

٧. قاعدة: (قَصْرُ القلبِ نَوَعَانِ: قَصْرُ قلبٍ أَصْلِيٍّ، وقَصْرُ قلبٍ تَنْزِيلِيٍّ)

٨. قاعدة: ((إِنَّمَا)) تُفِيدُ الحَصْرَ

٩. قاعدة: ((إِنَّمَا)) تَأْتِي لِحَبْرِ لَا يَجْهَلُهُ المُخَاطَبُ وَلَا يَدْفَعُ صِحَّتَهُ، أَوْ لِمَا

يَنْزِلُ مَنزِلَةَ ذَلِكَ)

١٠. قاعدة: ((إِنَّمَا)) قَدْ تُفِيدُ التَّعْلِيلَ، فَكَمَا يَصِحُّ التَّعْلِيلُ بِ(إِنْ) وَحَدَّهَا

كَذَلِكَ يَصِحُّ التَّعْلِيلُ بِهَا مَعَ (مَا) الكَافَّةِ)

١١. قاعدة: (قد يُتْرَكُ طَرِيقَةُ القَصْرِ إِمَاءً إِلَى أَنَّ المَقَامَ لَا يَقْبَلُ الشَّرْكَهَ، فَإِذَا

كَانَ الفِعْلُ مَقْصُوراً فِي نَفْسِهِ فَارْتِكَابُ طَرِيقِ القَصْرِ لَعَوٌّ مِنَ الكَلَامِ)

١٢. قاعدة: (القَصْرُ مِنَ الْإِيجَازِ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ جَمْلَتَيْنِ: جُمْلَةٌ إِثْبَاتٌ لِلْمَقْصُودِ، وَجُمْلَةٌ نَفْيٌ عَمَّا سِوَاهُ)

المبحث الثاني: قواعد في الحصر والتقديم

١٣. قاعدة: (تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ يُفِيدُ الْحَصْرَ)

١٤. قاعدة (تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ مَعَ اشْتِغَالِ فَعْلِهِ بِضَمِيرِهِ أَكْثَرُ فِي إِفَادَةِ التَّقْدِيمِ الْحَصْرَ مِنَ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفِعْلِ غَيْرِ الْمَشْتَغَلِ بِضَمِيرِهِ)

١٥. قاعدة: (تَقْدِيمُ الْمَجْرُورِ يُفِيدُ الْحَصْرَ)

١٦. قاعدة: (فِي الْحَصْرِ يَتَعَيَّنُ تَقْدِيمُ الْمَحْصُورِ)

١٧. قاعدة: (تَقْدِيمُ الْمُتَعَلِّقِ عَلَى عَامِلِهِ يُفِيدُ الْقَصْرَ)

١٨. قاعدة: (تَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ يُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ)

١٩. قاعدة: (تَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ يُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ)

المبحث الثالث: قواعد في الحصر والتعريف

٢٠. قاعدة: (تَعْرِيفُ الْجِنْسِ يُفِيدُ التَّخْصِصَ)

٢١. قاعدة: (مِنْ طُرُقِ الْحَصْرِ: تَعْرِيفُ الْجُزْأَيْنِ)

٢٢. قاعدة: (تَعْرِيفُ الْمُسْنَدِ يُفِيدُ قَصْرَ الْمُسْنَدِ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ)

.....

الفصل الأول: الحصر والقصر في اللغة العربية

المبحث الأول: معنى الحصر في اللغة

(حَصَرَ حَصْرًا: أي عَيَّ فلم يَقْدِر على الكلام. وحصر صدر المرء: أي ضاق عن أمرٍ حَصْرًا. والحُصْرُ: اعتِقَالُ البَطْنِ حُصْرًا، وبه حُصِرَ، وهو مُحْصُور. والحِصَار: مَوْضِعٌ يُحْصَرُ فِيهِ المرءُ، حَصَرُوهُ حَصْرًا، وحاصَرُوهُ. دَجَرَان: أي سَكَرَان: والإِحْصَارُ: أَنْ يُحْصَرَ الْحَاجُّ عَنْ بُلُوغِ الْمُنَاسِكَ مَرَضٌ أَوْ عَدُوٌّ. وَالْحَصُورُ: مَنْ لَا إِرْبَةَ لَهُ فِي النِّسَاءِ. وَالْحَصُورُ كَالْهُيُوبِ الْمُحْجِمِ عَنِ الشَّيْءِ، قَالَ الْأَخْطَلُ:

لَا بِالْحَصُورِ وَلَا فِيهَا بَسَوَّار

وَالْحَصِيرُ: سَفِيفَةٌ مِنْ بَرَدِي وَنَحْوِهِ. وَحَصِيرُ الْأَرْضِ: وَجْهُهَا، وَجَمْعُهُ حُصَرٌ. وَالْعَدَدُ: أَحْصَرَةٌ. وَالْحَصِيرُ: فِرْدُ السِّيفِ. وَالْحَصِيرُ: الْجَنْبُ، قَالَ تَعَالَى: وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا أَي يُحْصَرُونَ فِيهَا) ^(١).

(الْحَاءُ وَالصَّادُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْجَمْعُ وَالْحَبْسُ وَالْمَنْعُ. قَالَ أَبُو عَمْرٍو: الْحَصِيرُ الْجَنْبُ. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الْحَصِيرُ مَا بَيْنَ الْعِرْقِ الَّذِي يَظْهَرُ فِي جَنْبِ الْبَعِيرِ وَالْفَرَسِ مُعْتَرِضًا، فَمَا فَوْقَهُ إِلَى مُنْقَطِعِ الْجَنْبِ فَهُوَ الْحَصِيرُ. وَأَيُّ ذَلِكَ [كَانَ] فَهُوَ مِنَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْجَمْعِ، لِأَنَّهُ مَجْمَعُ الْأَضْلَاعِ.

وَالْحَصْرُ: الْعِيْ، كَأَنَّ الْكَلَامَ حُبَسَ عَنْهُ وَمُنِعَ مِنْهُ. وَالْحَصْرُ: ضَيْقُ الصَّدْرِ. وَمِنْ الْبَابِ الْحَصْرُ، وَهُوَ اعْتِقَالُ الْبَطْنِ ; يُقَالُ مِنْهُ حُصِرَ وَأُحْصِرَ. وَالنَّاقَةُ الْحَصُورُ، وَهِيَ الضَّيْقَةُ الْإِحْلِيلِ ; وَالْقِيَاسُ وَاحِدٌ. فَأَمَّا الْإِحْصَارُ فَأَنْ يُحْصَرَ الْحَاجُّ عَنِ الْبَيْتِ بِمَرَضٍ أَوْ نَحْوِهِ. وَنَاسٌ يَقُولُونَ: حَصَرَهُ الْمَرَضُ وَأُحْصَرَهُ الْعَدُوُّ.

(١) . باختصار من العين للخليل ٣: ١١٣.

وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: حَصَرَنِي الشَّيْءُ وَأَحْصَرَنِي، إِذَا حَبَسَنِي،
وَذَكَرَ قَوْلَ ابْنِ مَيَّادَةَ:

وَمَا هَجُرُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ تَبَاعَدَتْ ... عَلَيْكَ وَلَا أَنْ أَحْصَرْتَكَ شُغُولُ
وَالْكَلَامُ فِي حَصْرِهِ وَأَحْصَرَهُ، مُشْتَبَهٌ عِنْدِي غَايَةَ الْإِشْتِبَاهِ ; لِأَنَّ نَاسًا
يَجْمَعُونَ بَيْنَهُمَا وَآخَرُونَ يَفْرِقُونَ، وَلَيْسَ فَرْقٌ مَن فَرَقَ بَيْنَ ذَلِكَ وَلَا جَمْعٌ مَن جَمَعَ
نَاقِضًا الْقِيَاسَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، بَلِ الْأَمْرُ كُلُّهُ دَالٌّ عَلَى الْحَبْسِ.
وَمِنَ الْبَابِ الْحَصُورِ الَّذِي لَا يَأْتِي النِّسَاءَ ; فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ فَعُولٌ بِمَعْنَى
مَفْعُولٍ، كَأَنَّهُ حَصَرَ أَيَّ حَبْسٍ. وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ الَّذِي يَأْتِي النِّسَاءَ كَأَنَّهُ أَحْجَمَ
هُوَ عَنْهُنَّ، كَمَا يُقَالُ رَجُلٌ حَصُورٌ، إِذَا حَبَسَ رِفْدَهُ وَلَمْ يُخْرِجْ مَا يُخْرِجُهُ النَّدَامَى.
قَالَ الْأَخْطَلُ:

وَشَارِبٍ مُرْبِحٍ بِالْكَاسِ نَادِمَنِي ... لَا بِالْحَصُورِ وَلَا فِيهَا بِسَوَّارٍ
وَمِنَ الْبَابِ الْحَصْرِ بِالسِّرِّ، وَهُوَ الْكُتُومُ لَهُ. قَالَ جَرِيرٌ:
وَلَقَدْ تَسَقَّطَنِي الْوُشَاةُ فَصَادَفُوا ... حَصِرًا بِسِرِّكَ يَا أَمِيمُ ضَنِينًا
وَالْحَصِيرُ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: (وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا) [الإسراء: ٨]،
وَهُوَ الْمَحْبَسُ. وَالْحَصِيرُ فِي قَوْلِ لَبِيدٍ:
لَدَى بَابِ الْحَصِيرِ قِيَامٌ هُوَ الْمَلِكُ. وَالْحِصَارُ: وَسَادَةٌ تُحْشَى وَتُجْعَلُ لِقَادِمَةِ
الرَّحْلِ ; يُقَالُ احْتَصَرَتِ الْبَعِيرُ احْتِصَارًا^(١).

(والحصر: مصدر من قولهم: حصرت الرجل أحصره وأحصره إذا حبسته.
وأصل الحصر الضيق ومنه الحصر: احتباس النجوم كِنَايَةً عَنِ ضَيْقِ مَخْرَجِ ذِي
الْبَطْنِ.

(١). مقاييس اللغة ٢: ٧٢.

وَحَصَرَ الرَّجُلَ فِي كَلَامِهِ وَخَطْبَتِهِ إِذَا عَيِيَ عَنْهَا. وَالْحَصْرُ: الَّذِي لَا يَبْرَحُ
بِشَيْءٍ.

والحصير: اللحمة المعترضة في جنب الفرس تراها إذا ضمير.
والحصير: الملك كأنه حصر أي حجب. والحصرة: قتب صغير يحصر به
البعير وتلقى عليه أداة الرّاكب واسمه الحصار أيضا والبعير محصور.
والحصير المعروف عَرَبِيٌّ صَحِيحٌ وَاسْمُهُ حَصِيرًا لِانضمام بعضه إلى بعض.
والحصير أيضا: الحبس، وكذا فسر في التّنزيل في قوله عز وجل: (وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ
لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا) أي محبسا.

وأحصرت الرجل إحصارا إذا منعته من التّصوّف فَكَانَ الْحَصْرُ الضِّيقُ
وَالْإِحْصَارُ الْمَنَعُ وَحَصَرْتُ الرَّجُلَ عَنْ وَجْهِهِ إِذَا مَنَعْتَهُ عَنْهُ. وَفِي التّنزيل: (فَإِنْ
أَحْصَرْتُمْ) فَإِنْ مَنَعْتُمْ مِنْ عِلَّةٍ أَوْ عَائِقٍ.

وأحصر الرجل إذا منع من التّصوّف بِمَرَضٍ أَوْ عَائِقٍ.
وحصرت البعير أحصره وأحصره حصرا إذا شدّدته بالحصار وَهُوَ كَسَاءٌ
يَطْرَحُ عَلَى ظَهْرِهِ ثُمَّ يَكْتَفِلُ^(١).

((جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا)) [الإسراء: ٨] من الحصر والحبس فكان معناه
محبسا، ويقال: للملك حصير لأنه محجوب، قال لبيد:

ومقامة غلب الرّقاب كأثم ... جنّ لدى باب الحصر قيام
والحصير أيضا: البساط الصغير، فيجوز أن تكون جهنم لهم مهادا بمنزلة
الحصير، ويقال للجنيين: حصيران، يقال: لأضربن حصيريك وصقليك^(٢).

(١) . باختصار من: جمهرة اللغة لابن دريد ١ : ٥١٤ .

(٢) . مجاز القرآن ١ : ٣٧١ .

((وَسَيِّدًا وَحَصُورًا)) [آل عمران: ٣٩] قال ابن عيينة: السيد: الحليم. وقال هو وغيره: الحصور: الذي لا يأتي النساء. وهو فَعُول بمعنى مفعول، كأنه محصور عنهن أي مأخوذ محبوس عنهن. وأصل الحصر: الحبس. ومثله مما جاء فيه فَعُول بمعنى مفعول: ركوب بمعنى مركوب، وحَلُوب بمعنى محلُوب، وهَيُوب بمعنى مهيب (١).

(أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ) [النساء: ٩٠] (ويعني بقوله: (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)، ضاقت صدورهم عن أن يقاتلوكم أو أن يقاتلوا قومهم).

والعرب تقول لكل من ضاقت نفسه عن شيء من فعل أو كلام: (قد حَصِرَ)، ومنه (الحَصِرُ) في القراءة (٢).

(قوله تعالى: (وَحَصُورًا): أصله من الحصر، وهو الحبس. يقال: حَصِرَ الرجل عن حاجته، إذا حبسته، وحُصِرَ من كذا أُحْصِرَ حصراً، إذا امتنعت منه، وحَصُرَ فلان في قراءته إذا امتنع عن القراءة، فلم يقدر عليها، ومثله: إحصار العدو، قال الله عزَّ وجلَّ: (وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا) أي: محبساً، ويقال للرجل الذي يكتنم سرَّه، ويحبسه، ولا يظهره: حصر. قال جرير:

ولقد تكنفني الوشاة، فصادفوا ... حَصِيراً، بسرِّك، يا أميم، ضنيناً
والحصور، في قول ابن مسعود، وابن عباس وابن جبير، وقتادة، وعطاء،
وأبي الشعثاء، والسدي، والحسن، وابن زيد: الذي لا يأتي النساء، ولا يقربهن.

(١). غريب القرآن لابن قتيبة: ١٠٤.

(٢). تفسير الطبري ٨: ٢١.

وهو -على هذا القول: فعول، بمعنى فاعل- يعني: أنه يحصر نفسه عن الشهوات^(١).

(وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا) سجنًا ومحسبًا من الحصر وهو الحبس، والعرب تسمي البخيل حصورا والملك حصيرا؛ لأنه (محبوس محجوب) عن الناس، وقال لبيد:

ومقامة غلب الرقاب كأنهم ... جنّ لدى باب الحصير قيام
أي باب الملك، (فهو من الحصر) في الكلام، إذا احتبس عليه وأعياه،
والرجل الحصور عن النساء، وحصر الغائط.

وقال الحسن: (وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا) أي: فراشاً ومهاداً، ذهب
إلى الحصير الذي يبسط، ويفرش، وذلك أن العرب تسمي البساط الصغير
حصيرا، وهو وجه حسن وتأويل صحيح^(٢).

(وقوله تعالى: (فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ) [البقرة: ١٩٦] اختلف أهل اللغة في الحصر
والإحصار، ففرّق بينهما قوم.

أقرأني العروضي، قال: أقرأنا الأزهري، عن المنذري، عن ابن فهم، عن محمد
بن سلام، عن يونس، قال: إذا رُذَّ الرجل عن وجه يريده فقد أُحصِر، وإذا حُبِسَ
فقد حُصِر.

وبهذا الإسناد عن المنذري، عن الحرّاني، عن ابن السكّيت أحصره المرض:
إذا منعه من السفر أو من حاجة يريدها، وحصره العدو: إذا ضيق عليه.

(١). تفسير الثعلبي ٨: ٣٠٥.

(٢). تفسير الثعلبي ١٦: ٢٨٩.

وأقرأني سعيد بن أبي بكر الزاهد، عن أبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسي،
عن أبي إسحاق الزجاج، قال: الرواية عن أهل اللغة للذي يمنعه الخوف أو
المرض: أُحصِر، وللمحبوس: حُصِر.

وقال ابن قتيبة في قوله: (فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ): هو أن يَعْرِضَ للرجل ما يحول بينه
وبين الحج من مَرَضٍ أو كَسَرٍ أو عَدُوٍّ، يقال: قد أُحصِر فهو مُحْصَر، فَإِنْ حُبِسَ
في سجن أو في دار قيل: حُصِر فهو مُحْصُور.

وهذا هو قول الفراء في المَصَادِر، ونحو ذلك ذكر أبو عبيد عن أبي عبيدة.
وذهب قوم إلى أنهما بمعنى واحد، قال الزجاج، في باب الوفاق من فَعَلْتُ
وَأَفْعَلْتُ، يقال للرجل: من حَصَرَكَ ههنا، ومن أَحْصَرَكَ؟
وقال أحمد بن يحيى: أصل الحَصَرِ والإِحْصَارِ: الحبس، وحُصِرَ في الحبس
أقوى من أُحْصِر.

وقال الأزهري: الرواية عن ابن عباس صحيحة أنه قال: لا حصر إلا حصر
العدو، فَجَعَلَهُ بغير ألف جائزاً، بمعنى قول الله تعالى: (فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ).
وقال الفراء: يقال للذي يمنعه خوف أو مرض: أُحْصِر، ولمن حُبِسَ قَهراً:
حُصِر، فَإِنْ نُويت بقهر السلطان أنها عِلَّةٌ مانعةٌ ولم يذهب إلى فعل الفاعل جاز
فيه أحصر، وإن نويت في العلة أنها حبسته جاز حُصِر.

هذا كلام أهل اللغة في الحصر والإحصار، وأصل الباب: الحبس، ومنه
يقال للذي لا يبوح بسرّه: حَصِرَ لأنه حبس نفسه عن البوح قال جرير:
ولقد تَكَنَّفَنِي الوُشَاةُ فَصَادَفُوا ... حَصِراً بِسِرِّكَ يَا أُمَيْمُ ضَنِينَا
والحَصَر: احتباس الغائط، والحصير: المَلِك؛ لأنه كالمحبوس في الحجاب،
وهو في شعر لبيد:

جَنَّ لَدَى بَابِ الحَصِيرِ قِيَامٌ

والحصير: المعروف، وسَقِيفٌ من بَرْدِيٍّ؛ لانضمام بعضه إلى بعض، كحبس الشيء مع غيره، ومنه يقال للجنب: حصير، تشبيهاً به^(١).

(وقوله تعالى: (وَحَصُورًا) (الْحَصْرُ) في اللغة: الحبس. يقال: (حَصَرَهُ، يَحْصُرُهُ، حَصْرًا). و(حَصِرَ الرجلُ): إذا اعتُقِلَ بطنه، و (حَصَرَ الرجلُ عن النساء)، فهو (حَصُورٌ).

والحَصُورُ: الضَّيِّقُ، البخل، الذي يمنع ماله، فلا يُخْرِجُ مع الندامى شيئاً للشراب، ومنه: لا بالحَصُورِ ولا فيها بِسَوَّارٍ، و (الحَصُور)، و (الحَصِرُ) أيضاً: الذي يكتم السِّرَّ، ويجبسه في نفسه.

قال جرير:

ولقد تَسَقَطَني الوُشَاةُ فصادفوا ... حَصِراً بِسِرِّكَ يا أَمِيمَ ضَنِينَا

قال ابن قتيبة: الحَصُور: الذي لا يأتي النساء، وهو (فَعُولٌ) بمعنى: (مفعول)؛ كأنه محصور عنهن، أي: مأخوذ، محبوس، ومثله: (رَكُوب)، بمعنى: مُرْكُوب، و (حَلُوب)، بمعنى: مُحْلُوب. ويجوز أن يكون (فَعُولًا) بمعنى: (فاعل)؛ يعني: أنه حَصَرَ نفسه عن الشهوات.

وجميع المفسرين: على أن (الحَصُور) ههنا: الذي لا يأتي النساء، ولا يقربهن^(٢).

وأما معنى القصر ف(القَافُ وَالصَّادُ وَالرَّاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى أَلَّا يَلُغَ الشَّيْءُ مَدَاهُ وَنَهَائِيَّتَهُ، وَالْآخَرُ عَلَى الْحَبْسِ. وَالْأَصْلَانِ مُتَقَارِبَانِ. فَالْأَوَّلُ الْقِصْرُ: خِلَافُ الطُّولِ. يَقُولُ: هُوَ قَصِيرٌ بَيْنَ الْقِصْرِ. وَيُقَالُ: قَصَرْتُ الثَّوبَ وَالْحَبْلَ تَقْصِيرًا. وَالْقَصْرُ: قَصْرُ الصَّلَاةِ: وَهُوَ أَلَّا يُتِمَّ لِأَجْلِ السَّفَرِ.

(١). التفسير البسيط ٤ : ٨.

(٢). التفسير البسيط ٥ : ٢٢٨.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ. وَالْقَصِيرَى: أَسْفَلُ الْأَضْلَاعِ، وَهِيَ الْوَاهِنَةُ. وَالْقَصِيرَى: أَفْعَى، سُمِّيَتْ لِقَصَرِهَا. وَيُقَالُ أَقْصَرَتْ الشَّاةُ، إِذَا أَسْنَتْ حَتَّى تَقْصُرَ أَطْرَافُ أَسْنَانِهَا. وَأَقْصَرَتِ الْمَرْأَةُ: وَلَدَتْ أَوْلَادًا قَصَارًا. وَيُقَالُ: قَصَرْتُ فِي الْأَمْرِ تَقْصِيرًا، إِذَا تَوَانَيْتُ، وَقَصَرْتُ عَنْهُ قُصُورًا: عَجَزْتُ. وَأَقْصَرْتُ عَنْهُ إِذَا نَزَعْتَ عَنْهُ وَأَنْتَ قَادِرٌ عَلَيْهِ.

وَكُلُّ هَذَا قِيَاسُهُ وَاحِدٌ، وَهُوَ إِلَّا يَبْلُغُ مَدَى الشَّيْءِ وَنَهَائَتَهُ. وَالْأَصْلُ الْآخَرُ، وَقَدْ قُلْنَا إِنَّهُمَا مُتَقَارِبَانِ: الْقَصْرُ: الْحَبْسُ، يُقَالُ: قَصَرْتُهُ إِذَا حَبَسْتُهُ، وَهُوَ مَقْصُورٌ، أَيْ مَحْبُوسٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ) [الرحمن: ٧٢]. وَامْرَأَةٌ قَاصِرَةُ الطَّرْفِ: لَا تَمُدُّهُ إِلَى غَيْرِ بَعْلِهَا، كَأَنَّهَا تَحْبِسُ طَرْفَهَا حَبْسًا. قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ. وَمِنْ الْبَابِ: قُصَارَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا وَقَصْرَكَ، كَأَنَّهُ يُرَادُ مَا اقْتَصَرَتْ عَلَيْهِ وَحَبَسَتْ نَفْسَكَ عَلَيْهِ. وَالْمَقَاصِرُ: جُمُعُ مَقْصُورَةٍ، وَكُلُّ نَاحِيَةٍ مِنَ الدَّارِ الْكَبِيرَةِ إِذَا أُحِيطَ عَلَيْهَا فَهِيَ مَقْصُورَةٌ. وَهَذَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْقِيَاسِ الْأَوَّلِ. وَيَقُولُونَ: فَرَسٌ قَصِيرٌ: مُقَرَّبَةٌ مُدْنَاةٌ لَا تُتْرَكُ تَرْوُدُ، لِنَقَاسَتِهَا عِنْدَ أَهْلِهَا.

وَجَارِيَةٌ قَصِيرَةٌ وَقُصُورَةٌ مِنْ هَذَا. وَالتَّقْصَارُ: فِلَادَةٌ شَبِيهَةٌ بِالْمُخَنَقَةِ، وَكَأَنَّهَا حُبِسَتْ فِي الْعُنُقِ.

وَمِنْ الْبَابِ: قَصْرُ الظَّلَامِ، وَهُوَ اخْتِلَاطُهُ. وَقَدْ أَقْبَلَتْ مَقَاصِرُ الظَّلَامِ، وَذَلِكَ عِنْدَ الْعَشِيِّ. وَقَدْ يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا عَلَى الْقِيَاسِ فَيُقَالُ: إِنَّ الظَّلَامَ يَحْبِسُ عَنِ التَّصَرُّفِ. وَيُقَالُ: أَقْصَرْنَا، إِذَا دَخَلْنَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. وَيُقَالُ لِذَلِكَ الْوَقْتِ الْمَقْصَرَةَ، وَالْجُمُعُ مَقَاصِرُ ^(١).

(١). باختصار من: مقاييس اللغة ٥: ٩٦.

المبحث الثاني: معنى الحصر والقصر في الاصطلاح

(الحصر هو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره) ^(١).

(الحصر: عبارة عن إيراد الشيء على عدد معين.

حصر الكل في أجزائه: هو الذي لا يصح إطلاق اسم الكل على أجزائه، مثل حصر الرسالة على الأشياء الخمسة؛ لأنه لا تطلق الرسالة على كل واحد من الخمسة.

حصر الكلي في جزئياته: هو الذي يصح إطلاق اسم الكلي على كل واحد من جزئياته، كحصر المقدمة على ماهية المنطق، وبيان الحاجة إليه، وموضوعه.

الحصر على ثلاثة أقسام: حصر عقلي، كالعدد للزوجية والفردية. وحصر وقوعي، كحصر الكلمة في ثلاثة أقسام، وحصر جعلي، كحصر الرسالة على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة.

الحصر: إما عقلي، وهو الذي يكون دائراً بين النفي والإثبات، ومنه الاحتمال العقلي فضلاً عن الوجودي، كقولنا: الدلالة إما لفظي وإما غير لفظي. وإما استقرائي، وهو الذي لا يكون دائراً بين النفي والإثبات، بل يحصل بالاستقراء والتتبع، ولا يضره الاحتمال العقلي، بل يضره الوقوعي، كقولنا: الدلالة اللفظية إما وضعية وإما طبيعية) ^(٢).

(١) - شرح المفصل لابن يعيش ٤ : ٥٢٢.

(٢) - التعريفات للرجزاني: ٨٨.

(القصر: هو الحصر، وهو تخصيص أمر بآخر بإحدى الطرق الأربع كذا قالوه، وسيأتي أنها أكثر من أربع، وهو يجري بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والظرف والحال وغيرها) (١).

و(القصر في الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء وحصره فيه، ويسمى الأمر الأول: مقصوراً، والثاني: مقصوراً عليه، كقولنا في القصر بين المبتدأ والخبر: إنما زيد قائم وبين الفعل والفاعل، نحو: ما ضربت إلا زيدا) (٢).

و(القصر الحقيقي: تخصيص الشيء بالشيء بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلاً، والقصر الإضافي، هو الإضافة إلى شيء آخر، ألا يتجاوزه إلى ذلك الشيء، وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر في الجملة) (٣).

بعضهم يعبر عن الحصر ب(الاختصاص)، وهناك من يعبر عن الحصر ب(القصر)، قال السمين الحلبي (قلت: قوله «يفيد الاختصاص» هو معنى قول الأصوليين: «يفيد الحصر» على خلاف بينهم في ذلك، إذا قلت: «زيد العالم»، والخلاف في قولك «العالم زيد» أشهر منه فيما تقدّم فيه المبتدأ) (٤).

وقال السيوطي: (أما الحصر ويقال له القصر، فهو تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص، ويقال أيضاً إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه) (٥).

(١). عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لأحمد بن علي السبكي ١: ٣٩٣.

(٢). التعريفات للجرجاني: ١٧٥.

(٣). التعريفات للجرجاني: ١٧٦.

(٤). الدر المصون ٥: ٣٨٥.

(٥). الإتيان في علوم القرآن ٣: ١٦٦.

قال السبكي: (سلك الوالد رضى الله عنه في الاختصاص حيث وقع إما بتقديم الفاعل المعنوي، أو بتقديم المفعول مسلكاً غير ما هو ظاهر كلام البيانين).

وها أنا أذكر تصنيفاً لطيفاً له في ذلك سماه الاقتصاص، وهو: "قد اشتهر كلام الناس في أن تقديم المفعول يفيد الاختصاص ومن الناس من ينكر ذلك، ويقول: إنما يفيد الاهتمام، وقد قال سيبويه في كتابه: وهم يقدمون ما هم به أعنى، والبيانون على إفادته الاختصاص، ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر فإذا قلت: زيدا ضربت، يقول: معناه ما ضربت إلا زيدا، وليس كذلك، وإنما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر، والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر، وإنما قالوا: الاختصاص. قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) [الفاتحة: ٥]: وتقديم المفعول لقصد الاختصاص، كقوله تعالى: (قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ تُأْمُرُونِي أَعْبُدُ) [الزمر: ٦٤]، (قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا) [الأنعام: ١٦٤] والمعنى نخصك بالعبادة، ونخصك بطلب المعونة، وقال في قوله تعالى: (قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ تُأْمُرُونِي أَعْبُدُ) معناه أغير الله أعبد بأمركم وقال في قوله تعالى: (قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا): الهمزة للإنكار، أي: منكر أن أبغي ربا غيره، وقال في قوله تعالى: (قُلْ لِلَّهِ أَعْبُدْ مُخْلِصاً لَهُ دِينِي) [الزمر: ١٤] أفاد التعريض بأن غيرك يكرم غيره، ولا يلزم أنك لا تكرمه، وقد قال سبحانه وتعالى: (الزَّالِي لا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً) [النور: ٣] أفاد أن العفيف قد ينكح غير الزانية، وهو ساكت عن نكاحه الزانية، فقال سبحانه وتعالى بعده: (وَالزَّانِيَةُ لا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ) بيانا لما سكت عنه في الأولى، فلو قال: (وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ) [البقرة: ٤] أفاد بمنطوقه إيقانهم بها، ومفهومه عند من يزعم أنهم لا يوقنون بغيرها، وليس ذلك مقصودا بالذات: والمقصود بالذات، قوة إيقانهم بالآخرة حتى صار غيرها عندهم كالمدهحوض، فهو حصر مجازي، وهو دون قولنا: "يوقنون بالآخرة" لا

بغيرها فاضبط هذا، وإياك أن تجعل تقديره: لا يوقنون إلا بالآخرة. إذا عرفت هذا فتقديمهم أفاد أن غيرهم ليس كذلك، فلو جعلنا التقدير: لا يوقنون إلا بالآخرة، كان المقصود المهم النفي، فيتسلط المفهوم عليه فيكون المعنى إفادة أن غيرهم يوقن بغيرها، كما زعم هذا القائل، ويطرح إفهام أنه لا يوقن بالآخرة، ولا شك أن هذا ليس بمراد، بل المراد إفهام أن غيرهم لا يوقن بالآخرة، فلذلك حافظنا على أن الغرض الأعظم إثبات الإيقان بالآخرة ليتسلط المفهوم عليه، وأن المفهوم لا يتسلط على الحصر، ولم يدل عليه بجملة واحدة، مثل: ما وإلا، ومثل: إنما، وإنما دل عليه بمفهوم مستفاد من منطوق، وليس أحدهما متقيدا بالآخر، حتى نقول: إن المفهوم أفاد نفي الإيقان المحصور، بل أفاد نفي الإيقان مطلقاً عن غيرهم.

وهذا كله إنما احتجنا إليه على تقدير تسليم ما ادعاه هذا القائل من الحصر، وقد سبق إلى فهم كثير من الناس، ونحن قد منعنا ذلك أولاً، وبيننا أنه لا حصر في ذلك، وإنما هو اختصاص، وفرقنا بين الاختصاص والحصر، وقول هذا القائل: تقديمهم، من أين له أن هذا تقديم؟ فإنك إذا قلت: هو يفعل، احتمال أن يكون مبتدأ خبره يفعل، واحتمل أن يكون أصله: يفعل هو، ثم قدمت وأخرت.

والزمخشري لم يصرح بالتقديم، وإنما قال: بناء يوقنون على هم، ولكننا مشينا مع هذا الفاضل على كلامه، وكل ذلك أوجبه الوهم والتباس الاختصاص بالحصر: إنه أمر بالإخبار بأنه يخص الله وحده دون غيره بعبادته مخلصاً له دينه، وقال في قوله تعالى: (أَفَعَيَّرَ دِينَ اللَّهِ يَبْعُونَ): قدم المفعول الذي هو غير دين الله على فعله، لأنه أهم من حيث إن الإنكار الذي هو معنى الهمزة متوجه إلى المعبود بالباطل، وقال في قوله تعالى: (أَفَكَاً آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ) (إنما قدم المفعول على الفعل للعناية، وقدم المفعول له على المفعول به، لأنه كان الأهم

عنده أن يكافحهم بأنهم على إفك وباطل في شركهم، ويجوز أن يكون إفكا مفعولا به يعنى أتريدون إفكا ثم فسر الأول بقوله: آلهة دُون الله على أنها إفك في أنفسها، ويجوز أن يكون حالا)، فهذه الآيات كلها لم يذكر الزمخشري لفظ الحصر في شيء منها، ولا يصح إلا في الآية الأولى فقط، والقدر المشترك في الآيات الاهتمام، ويأتي الاختصاص، في أكثرها، ومثل قوله تعالى: (أَفَكَا آلهة) قوله تعالى: (أَهْؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ) وما أشبهها لا يأتي فيه إلا الاهتمام، لأن ذلك منكر من غير اختصاص، وقد يتكلف لمعنى الاختصاص في ذلك كما في بقية الآيات، وأما الحصر فلا، فإن قلت: فما الفرق بين الاختصاص والحصر؟

قلت: الاختصاص افتعال من الخصوص، والخصوص مركب من شيئين أحدهما عام مشترك بين شيئين أو أشياء، والثاني معنى منضم إليه يفصله عن غيره، كضرب زيد فإنه أخص من مطلق الضرب، فإذا قلت: ضربت زيدا أخبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص، فصار ذلك الضرب المخبر به خاصا لما انضم إليه منك ومن زيد، وهذه المعاني الثلاثة، أعنى: مطلق الضرب، وكونه واقعا منك، وكونه واقعا على زيد، قد يكون قصد المتكلم لها ثلاثتها على السواء، وقد يترجح قصده لبعضها على بعض، ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه؛ فإن الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به وأنه هو الأرجح في غرض المتكلم، فإذا قلت: زيدا ضربت، علم أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود، ولا شك أن كل مركب من خاص وعام له جهتان؛ فقد يقصد من جهة عمومته، وقد يقصد من جهة خصوصه، فقصده من جهة خصوصه هو الاختصاص وأنه هو الأعم عند المتكلم وهو الذى قصد إفادته للسامع من غير تعرض ولا قصد لغيره بإثبات ولا نفى، وأما الحصر فمعناه نفى غير المذكور وإثبات المذكور يعبر عنه بما وإلا أو بإنما، فإذا قلت: ما ضربت إلا زيدا، كنت

نفيت الضرب عن غير زيد وأثبتته لزيد، وهذا المعنى زائد على الاختصاص، وإنما جاء هذا في: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) للعلم بأنه لا يعبد غير الله، ولا يستعان بغيره، ألا ترى أن بقية الآيات لم يطرد فيها ذلك فإن قوله تعالى: (أَفَعَبَّرَ دِينَ اللَّهِ يَبْغُونَ) لو جعل غير دين الله ييغون في معنى ما ييغون إلا غير دين الله، وهمزة الإنكار داخلة عليه لزم أن يكون المنكر الحصر، لا مجرد بغيهم غير دين الله، ولا شك أن مجرد بغيهم غير دين الله منكر، وكذلك بقية الآيات إذا تأملتها ألا ترى أن: (أَفَعَبَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ) وقع الإنكار فيه على عبادة غير الله من غير حصر، وأن أبغى ربا غيره منكر من غير حصر، ولكن الخصوص وهو غير الله هو المنكر وحده ومع غيره وكذلك: (إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ) وعبادتهم إياهم منكورة من غير حصر، وكذلك قوله: (أَلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ) المنكر إرادتهم آلهة دون الله من غير حصر، فمن هذا كله يعلم أن الحصر في: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) من خصوص المادة لا من موضوع اللفظ، بل أقول: إن المصلى قد يكون مقبلا على الله وحده، لا يعرض له استحضار غيره بوجه من الوجوه، وغيره أحقر في عينه من أن يشتغل به في ذلك الوقت يبغي عبادته وإنما قصد الإخبار بعبادة الله وأول ما حضر بذهنه عظمة من هو واقف بين يديه، فقال: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) ليطابق اللفظ المعنى، ويقدم ما يقدم حضوره في القلب وهو الرب سبحانه وتعالى، ثم بناء عليه ما أخبر به من عبادته فمعنى اختصاصه بالعبادة اختصاصه بالإخبار بعبادته، وغيره من الأكوان لم يخبر عنه بشيء، بل هو معرض عنها، وإذا تأملت مواقع ذلك في الكتاب والسنة وأشعار العرب تجده كذلك ألا ترى قول الشاعر:

أَكَلَّ امرئ تحسبين امرأ... ونار توقد بالليل نارا

لو قدرت فيه الحصر بما وإلا هل يصح المعنى الذي أراده؟ وقد قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: (وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ): وفي تقديم الآخرة وبناء

يوقنون على هم تعريض بأهل الكتاب وما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته، وأن قولهم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه من آمن: (بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ) [البقرة: ٤].

وهذا الذى قاله الزمخشري في غاية الحسن، وقد اعترض بعض الناس عليه فقال: تقديم الآخرة أفاد أن إيقانهم مقصور على أنه إيقان بالآخرة لا غيرها، وهذا الذى قاله هذا القائل بناء على فهمه من أن تقديم المعمول يفيد الحصر، وليس كذلك لما بيناه، ثم قال هذا القائل: وتقديم هم أفاد أن هذا القصر مختص بهم، فيكون إيقان غيرهم بالآخرة إيماناً بغيرها حيث قالوا: (لَنْ يَدْخُلَ وَلَنْ تَمَسَّنَا) وهذا من هذا القائل استمرار على ما في ذهنه من الحصر، أي: أن المسلمين لا يوقنون إلا بالآخرة، وأهل الكتاب يوقنون بها وبغيرها، وهذا فهم عجيب: ثم قال هذا القائل: ثم إن التعريض في قوله: (يأهل الكتاب) وبما كانوا، وأن قولهم ظاهر معنى قول الزمخشري قال هذا القائل: وأما في قوله: وأن اليقين مشكل؛ لأنه ليس فيه تعريض بأن اليقين ما عليه من آمن، بل تصريح، قلت: مراد الزمخشري أن التصريح بأن من آمن يوقنون، تعريض بأن أهل الكتاب لا يوقنون فكيف يرد عليه هذا؟! ثم قال هذا القائل: فالوجه أن يقال: وأن اليقين عطف على قوله: تعريض لا على معمولاته من يأهل الكتاب إلخ، وكأنه قال: وفي تقديم الآخرة وبناء يوقنون على هم تعريض، وأن اليقين، قلت: مراد الزمخشري أنه تعريض بنفي اليقين عن أهل الكتاب، فكأنه قال: دون غير من آمن، فلا يرد عليه ولا يحتاج إلى تقدير العطف على ما ذكره هذا القائل، وهو إما أن يقدر دون غيرهم، أو لا فإن قدر فهو تعريض لا تصريح، وإن لم يقدر فلا يحتاج إلى بناء يوقنون على هم، فحمل كلام الزمخشري على ما زعمه هذا القائل لا يصح بوجه من الوجوه، وهذا القائل فاضل، وإنما ألجأه إلى ذلك فهمه الحصر، وهو ممنوع، وعلى تقدير تسليمه فالحصر على ثلاثة أقسام:

أحدها: بما وإلا كقولك: ما قام إلا زيد، صريح في نفى القيام عن غير زيد، ويقتضي إثبات القيام لزيد، قيل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم، وهذا هو الصحيح، لكنه أقوى المفاهيم، لأن إلا موضوعة للاستثناء وهو الإخراج، فدلالته على الإخراج بالمنطوق لا بالمفهوم، ولكن الإخراج من عدم القيام، ليس هو عين القيام بل قد يستلزمه؛ فلذلك رجحنا أنه بالمفهوم، والتبس على بعض الناس لذلك فقال: إنه بالمنطوق.

والثاني: الحصر بإنما وهو قريب من الأول فيما نحن فيه، وإن كان جانب الإثبات فيه أظهر، فكأنه يفيد إثبات قيام زيد إذا قلت: إنما قام زيد، بالمنطوق ونفيه عن غيره بالمفهوم.

القسم الثالث: الحصر الذى قد يفيد التقديم، وليس هو على تقدير تسليمه، مثل: الحصرين الأولين، بل هو في قوة جملتين إحداهما ما صدر به الحكم نفياً كان أو إثباتاً، وهو المنطوق، والأخرى ما فهم من التقديم والحصر يقتضى نفى المنطوق فقط دون ما دل عليه من المفهوم، لأن المفهوم لا مفهوم له، فإذا قلت: أنا لا أكرم إلا إياك أفاد التعريض بأن غيرك يكرم غيره، ولا يلزم أنك لا تكرمه، وقد قال سبحانه وتعالى: الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً أفاد أن العفيف قد ينكح غير الزانية، وهو ساكت عن نكاحه الزانية، فقال سبحانه وتعالى بعده: وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ بيانا لما سكت عنه في الأولى، فلو قال: (بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ) أفاد بمنطوقه إيقانهم بها، ومفهومه عند من يزعم أنهم لا يوقنون بغيرها، وليس ذلك مقصوداً بالذات: والمقصود بالذات، قوة إيقانهم بالآخرة حتى صار غيرها عندهم كالمدهحوض، فهو حصر مجازى، وهو دون قولنا: "يوقنون بالآخرة" لا بغيرها فاضبط هذا، وإياك أن تجعل تقديره: لا يوقنون إلا بالآخرة. إذا عرفت هذا فتقديم هم أفاد أن غيرهم ليس كذلك، فلو جعلنا التقدير: لا يوقنون إلا بالآخرة، كان المقصود المهم النفي، فيتسلط المفهوم

عليه فيكون المعنى إفادة أن غيرهم يوقن بغيرها، كما زعم هذا القائل، وي طرح إ فهم أنه لا يوقن بالآخرة، ولا شك أن هذا ليس بمراد، بل المراد إ فهم أن غيرهم لا يوقن بالآخرة، فلذلك حافظنا على أن الغرض الأعظم إثبات الإيقان بالآخرة ليتسلط المفهوم عليه، وأن المفهوم لا يتسلط على الحصر، ولم يدل عليه بجملة واحدة، مثل: ما وإلا، ومثل: إنما، وإنما دل عليه بمفهوم مستفاد من منطوق، وليس أحدهما متقيدا بالآخر، حتى نقول: إن المفهوم أفاد نفى الإيقان المحصور، بل أفاد نفى الإيقان مطلقا عن غيرهم، وهذا كله إنما احتجنا إليه على تقدير تسليم ما ادعاه هذا القائل من الحصر، وقد سبق إلى فهم كثير من الناس، ونحن قد منعنا ذلك أولا، وبيننا أنه لا حصر في ذلك، وإنما هو اختصاص، وفرقنا بين الاختصاص والحصر، وقول هذا القائل: تقديم هم، من أين له أن هذا تقديم؟ فإنك إذا قلت: هو يفعل، احتمال أن يكون مبتدأ خبره يفعل، واحتمل أن يكون أصله: يفعل هو، ثم قدمت وأخرت. والزمخشري لم يصرح بالتقديم، وإنما قال: بناء يوقنون على هم، ولكننا مشينا مع هذا الفاضل على كلامه، وكل ذلك أوجه الوهم والتباس الاختصاص بالحصر^(١).

المبحث الثالث: أنواع الحصر

ذكر السيوطي أن من وجوه إعجاز القرآن إفادة حصره واختصاصه، وذكر أنه (ينقسم إلى قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، وكلّ منهما إما حقيقي وإما مجازي، مثال قصر الموصوف على الصفة حقيقياً نحو ما زيد إلا كاتب، أي لا صفة له غيرها، وهو عزيز لا يكاد يوجد، لتعذر الإحاطة بصفات الشيء حتى يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية، وعلى

(١). عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لأحمد بن علي السبكي ١: ٣٨٤.

عدم تعذرها يبعد أن يكون للذات صفة واحدة ليس لها غيرها، ولذا لم يقع في التنزيل.

ومثاله مجازياً: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) [آل عمران: ١٤٤]، أي مقصور على الرسالة لا يتعدها إلى التبري من الموت الذي استعظموه، إنه شأن الإله.

ومثال قصر الصفة على الموصوف حقيقياً: لا إله إلا الله.

ومثاله مجازياً: (قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً) [الأنعام: ١٤٥].

كما قال الشافعي فما تقدم نقله من أسباب النزول: إن الكفار لما كانوا يحلون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به، وكانوا يجرمون كثيراً من المباحات، وكانت سجيّتهم تخالف وضع الشرع، ونزلت الآية مستوفية بذكر شبههم في البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي، وكان الغرض الرد عليهم والمضادة لا الحصر الحقيقي.

وينقسم الحصر باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام: قصر أفراد، وقصر قلب، وقصر تعيين.

فالأول: يخاطب به من يعتقد الشركة، نحو، (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) [النساء: ١٧١]، وخوطب به من يعتقد اشتراك الله والأصنام في الألوهية.

والثاني: يخاطب به من يعتقد إثبات الحكم لغير من أثبتته المتكلم له، نحو: (رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ) [البقرة: ٢٥٨]، خوطب به ثمرود الذي اعتقد أنه المحي المميت دون الله. (ألا إنهم هم السفهاء) [البقرة: ١٣]، خوطب به من اعتقد من المنافقين أن المؤمنين سفهاء دونهم. (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) [النساء: ٧٩]، خوطب به من يعتقد من اليهود اختصاص بعثته بالعرب.

والثالث: يخاطب به من تساوى عنده الأمران، فلم يحكم بإثبات الصفة لواحد بعينه ولا لواحد بإحدى الصفتين بعينه.

وطرق الحصر كثيرة، أحدها النفي والاستثناء سواء كان النفي بلا أو ما أو غيرهما.

والاستثناء بإلا أو غير، نحو: لا إله إلا الله، وما من إله إلا الله، (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ) [المائدة: ١١٧].

ووجه إفادة الحصر أن الاستثناء المفرغ لا بد أن يتوجه النفي فيه إلى مقدر وهو مستثنى منه، لأن الاستثناء إخراج فيحتاج إلى مُخرج منه. والمراد التقدير المعنوي لا الصناعي. ولا بد أن يكون عاماً، لأن الإخراج لا يكون إلا من عام.

ولا بد أن يكون مناسباً للمستثنى منه في جنسه مثل ما قام إلا زيد، أي لا أحد.

وما أكلت إلا تمرًا، أي مأكولاً، ولا بد أن يوافقه في صفته، أي إعرابه، وحينئذ يجب القصر إذا أوجب منه شيء بإلا ضرورة بإبقاء ما عداه على صفة الانتفاء.

وأصل استعمال هذا الطريق أن يكون المخاطب جاهلاً بالحكم. وقد يخرج عن ذلك فينزل المعلوم منزلة الجهول لاعتبار مناسب، نحو: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)، فإنه خطاب للصحابه، وهم لم يكونوا يجهلون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه نَزَلَ استعظامهم له عن الموت منزلة من يجهل رسالته، لأن كل رسول فلا بد من موته، فمن استبعد موته فكأنه استبعد رسالته^(١).

(١) . معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ١ : ١٣٦ .

الفصل الثاني: قواعد الحصر والقصر والاختصاص عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد عامة في الحصر والقصر والاختصاص

١. قاعدة: (القصر الحقيقي هو الأصل، ويشتمل على معنى الإضافي

وزيادة)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْتَةً يَسْتَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) [الأعراف: ١٨٧] قال: (والحصر حقيقي: لأنه الأصل، ولما دل عليه توكيده بعد في قوله: (قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ)، والقصر الحقيقي يشتمل على معنى الإضافي وزيادة، لأن علم الساعة بالتحديد مقصور على الله تعالى) (١).

٢. قاعدة: (القصر تأكيد على تأكيد فهو في قوة مؤكدين)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى) [البقرة: ١٢٠] قال: (والتوكيد بأن لتحقيق الخبر وتحقيق نسبته وإبطال تردد المتردد لأن القصر الإضافي لما كان المقصود منه رد اعتقاد المخاطب قد لا يتفطن المخاطب إلى ما يقتضيه من التأكيد فزيد هنا مؤكد آخر وهو حرف (إن) اهتماماً بتأكيد هذا الحكم. فقد اجتمع في هذه الجملة عدة مؤكدات هي: حرف إن والقصر، إذ القصر تأكيد على تأكيد ما في «المفتاح» فهو في قوة مؤكدين، مع تأكيد القصر بضمير الفصل وهي تنحل إلى أربعة

(١). التحرير والتنوير ٩: ٢٠٢.

مؤكدات لأن القصر بمنزلة تأكيدين وقد انضم إليهما تأكيد القصر بضمير الفصل وتأكيد الجملة بحرف (إن) ^(١).

وعند قوله تعالى: (قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى) [الأنعام: ٧١] قال: (وكانوا في خلال ذلك يزعمون أن دينهم هدى فلذلك خطبوا بصيغة القصر. وهي إن هدى الله هو الهدى فجاء بتعريف الجزأين، وضمير الفصل، وحرف التوكيد، فاجتمع في الجملة أربعة مؤكدات، لأن القصر بمنزلة مؤكدين إذ ليس القصر إلا تأكيدا على تأكيد، وضمير الفصل تأكيد، و (إن) تأكيد، فكانت مقتضى حال المشركين المنكرين أن الإسلام هدى) ^(٢).

وعند قوله عز وجل: (وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَفُضِّي بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ) [يونس: ١٩] قال: (وصيغة القصر للمبالغة في تأكيد الخبر لأنه خبر مهم عجيب هو من الحكم العمرانية والحقائق التاريخية بالمكان الأسمى، إذ القصر تأكيد على تأكيد باعتبار اشتماله على صيغتي إثبات للمثبت ونفي عما عداه، فهو أقوى من تأكيد رد الإنكار، ولذلك يؤذن برد إنكار شديد.

وحسن القصر هنا وقوعه عقب الجدل مع الذين غيروا الدين الحق وروجوا نحلته بالمعاذير الباطلة كقولهم: (هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ) [يونس: ١٨]، وقوله: (مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى) [الزمر: ٣]، بخلاف آية سورة البقرة [٢١٣] (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً) فإنها وقعت في سياق المجادلة مع أهل الكتاب) ^(٣).

(١). التحرير والتنوير ١: ٦٩٤.

(٢). التحرير والتنوير ٧: ٣٠٣.

(٣). التحرير والتنوير ١١: ١٢٧.

وعند قوله عز وجل: (إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ) [النحل: ١٢٥] قال: (وتأكيد الخبر بضمير الفصل للاهتمام به. وأما إن فهي في مقام التعليل ليست إلا لمجرد الاهتمام، وهي قائمة مقام فاء التفریع على ما أوضحه عبد القاهر في دلائل الإعجاز فإن إفادتها التأكيد هنا مستغنى عنها بوجود ضمير الفصل في الجملة المفيدة لقصر الصفة على الموصوف، فإن القصر تأكيد على تأكيد.

وإعادة ضمير الفصل في قوله: (وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ) للتنصيص على تقوية هذا الخبر لأنه لو قيل: وأعلم بالمهتدين، لاحتمل أن يكون معطوفاً على جملة هو أعلم بمن ضل على أنه خبر (لأن) غير داخل في حيز التقوية بضمير الفصل، فأعيد ضمير الفصل لدفع هذا الاحتمال.

ولم يقل: وبالمهتدين، تصريحاً بالعلم في جانبهم ليكون صريحاً في تعلق العلم

به.

وهذان القصران إضافيان، أي ربك أعلم بالضالين والمهتدين، لا هؤلاء الذين يظنون أنهم مهتدون وأنكم ضالون^(١).

وعند قوله عز وجل: (إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُمْ بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [غافر: ٥٦] قال: (وإن في قوله: (إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ) نافية والجار والمجرور خبر مقدم، والاستثناء مفرغ، وكبر مبتدأ مؤخر، والجملة كلها خبر عن (الَّذِينَ يُجَادِلُونَ). وأطلق الصدور على القلوب مجازاً بعلاقة الحلول، والمراد ضمائر أنفسهم، والعرب يطلقون القلب على العقل لأن القلب هو الذي يحس الإنسان بحركته عند الانفعالات النفسية من الفرح وضده والاهتمام بالشيء. والكبر من

(١). التحرير والتنوير ١٤: ٣٣٣.

الانفعالات النفسية، وهو: إدراك الإنسان خواطر تشعره بأنه أعظم من غيره فلا يرضى بمساواته بله متابعتة، وتقدم في تفسير قوله تعالى: (إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ) في سورة البقرة [٣٤].

والمعنى: ما يحملهم على المجادلة في آيات الله إلا الكبر على الذي جاءهم بها وليست مجادلتهم لدليل لاح لهم. وقد أثبت لهم الكبر الباعث على المجادلة بطريق القصر لينفي أن يكون داعيهم إلى المجادلة شيء آخر غير الكبر على وجه مؤكد، فإن القصر تأكيد على تأكيد لما يتضمنه من إثبات الشيء بوجه مخصوص مؤكد، ومن نفي ما عداه فتضمن جملتين^(١).

٣. قاعدة: (النفي والاستثناء يفيد الحصر)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ) [الملئ: ٩] قال: (ومعنى القصر المستفاد من النفي والاستثناء في (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ) قصر قلب، أي ما حالكم التي أنتم متلبسون بها إلا الضلال، وليس الوحي الإلهي والهدى كما تزعمون)^(٢).

وعند قوله سبحانه: (إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ) [التكوير: ٢٧] قال: (هذه الجملة تنزل منزلة المؤكدة لجملة: (وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ) [التكوير: ٢٥]، ولذلك جردت عن العاطف، ذلك أن القصر المستفاد من النفي والاستثناء في قوله: (إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ) يفيد قصر القرآن على صفة الذكر، أي لا غير

(١). التحرير والتنوير ٢٤: ١٧٣.

(٢). التحرير والتنوير ٢٩: ٢٦.

ذلك وهو قصر إضافي قصد منه إبطال أن يكون قول شاعر، أو قول كاهن، أو قول مجنون، فمن جملة ما أفاده القصر نفي أن يكون قول شيطان رجيم، وبذلك كان فيه تأكيد لجملة: (وَمَا هُوَ يَقُولُ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ) ^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَمَا يُكَذِّبُ بِهِ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ) [المطففين: ١٢] قال: (وصيغة القصر من النفي والاستثناء تفيد قصر صفة التكذيب بيوم الدين على المعتدين الآثمين الزاعمين القرآن أساطير الأولين).

فهو قصر صفة على موصوف وهو قصر حقيقي؛ لأن يوم الدين لا يكذب به إلا غير المتدينين المشركون والوثنيون وأضرابهم ممن جمع الأوصاف الثلاثة، وأعظمها التكذيب بالقرآن فإن أهل الكتاب والصابئة لا يكذبون بيوم الدين، وكثير من أهل الشرك لا يكذبون بيوم الدين مثل أصحاب ديانة القبط) ^(٢).

وعند قوله سبحانه: (إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ) [الأعراف: ١٨٤] قال: (والقصر المستفاد من النفي والاستثناء قصر موصوف على صفة، وهو يقتضي انحصار أوصاف الرسول صلى الله عليه وسلم في النذارة والبيان، وذلك قصر إضافي، هو قصر قلب، أي هو نذير مبين لا مجنون كما يزعمون، وفي هذا استغناء أو تسفيه لهم بأن حاله لا يلتبس بحال المجنون للبون الواضح بين حال النذارة البينة وحال هذيان المجنون. فدعواهم جنونه: إما غباوة منهم بحيث التبست عليهم الحقائق المتميزة، وإما مكابرة وعناد واقتراء على الرسول) ^(٣).

(١). التحرير والتنوير ٣٠: ١٦٥.

(٢). التحرير والتنوير ٣٠: ١٩٧.

(٣). التحرير والتنوير ٩: ١٩٥.

وعند قوله سبحانه: (فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ) [النحل: ٣٥] قال: (والاستفهام بـ(هل) إنكاري بمعنى النفي، ولذلك جاء الاستثناء عقبه والقصر المستفاد من النفي والاستثناء قصر إضافي لقلب اعتقاد المشركين من معاملتهم الرسول صلى الله عليه وسلم أن للرسول غرضاً شخصياً فيما يدعو إليه) ^(١).

وقال السبكي: (من أدوات الحصر الاستثناء، كقولك في قصر الموصوف: ما زيد إلا شاعر، سواء كان قصر قلب أو أفراد، وفي قصر الصفة على الموصوف: ما شاعر إلا زيد. قلت: والاستثناء قصر سواء كان مع النفي أم الإيجاب، كقولك: قام الناس إلا زيدا فإنك قصرت عدم القيام على زيد، لا يقال: لو قصرت عدم القيام على زيد لكان في قولك: قام الناس إلا زيدا نفى لقيام غير الناس؛ لأننا نقول: هو قصر لعدم القيام بالنسبة إلى الناس على زيد، كما أنك إذا قلت: ما قام الناس إلا زيدا لم تقصر القيام على زيد مطلقاً، إنما قصرت عليه القيام بالنسبة إلى الناس، فقولهم: من طرق الحصر النفي والاستثناء لا يظهر فيه مناسبة للتعرض للنفي) ^(٢).

(١) . التحرير والتنوير ١٤ : ١٤٨ .

(٢) . عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لأحمد بن علي السبكي ١ : ٤٠١ .

٤. قاعدة: (من طُرُق الحَصْرِ: ضميرُ الفصل)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى) [البقرة: ١٢٠] قال: (وهدى الله ما يقدره للشخص من التوفيق أي قل لهم لا أملك لكم هدى إلا أن يهديكم الله، فالقصر حقيقي).

ويجوز أن يكون المراد بهدى الله الذي أنزله إلي هو الهدى يعني أن القرآن هو الهدى إبطالا لغرورهم بأن ما هم عليه من الملة هو الهدى وأن ما خالفه ضلال. والمعنى أن القرآن هو الهدى وما أنتم عليه ليس من الهدى لأن أكثره من الباطل. فإضافة الهدى إلى الله تشریف، والقصر إضافي. وفيه تعريض بأن ما هم عليه يومئذ شيء حرفوه ووضعه، فيكون القصر إما حقيقياً ادعائياً بأن يراد هو الهدى الكامل في الهداية فهدى غيره من الكتب السماوية بالنسبة إلى هدى القرآن كلا هدى لأن هدى القرآن أعم وأكمل فلا ينافي إثبات الهداية لكتابهم كما في قوله تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ) [المائدة: ٤٤] وقوله: (وَأَتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ) [المائدة: ٤٦]

وإما قصرًا إضافياً أي هو الهدى دون ما أنتم عليه من ملة مبدلة مشوبة بضلالات وبذلك أيضاً لا ينتفي الهدى عن كثير من التعاليم والنصائح الصالحة الصادرة عن الحكماء وأهل العقول الراجحة والتجربة لكنه هدى ناقص.

وقوله: (هُوَ الْهُدَى) الضمير ضمير فصل. والتعريف في الهدى تعريف الجنس الدال على الاستغراق، ففيه طريقتان من طرق الحصر هما ضمير الفصل وتعريف الجزأين وفي الجمع بينهما إفادة تحقيق معنى القصر وتأكيده للعناية به فأيهما اعتبرته طريق قصر كان الآخر تأكيداً للقصر وللخبر أيضاً^(١).

(١). التحرير والتنوير ١: ٦٩٣.

وقال أبو حيان: (وأكد الجملة بإن وبالفصل الذي قبل، فدل على الاختصاص والحصر، وجاء الهدى معروفاً بالألف واللام، وهو مما قيل: إن ذلك يدل على الحصر، فإذا قلت: زيد العالم، فكأنه قيل: هو المخصوص بالعلم والمحصور فيه ذلك)^(١).

وعند قوله سبحانه: (إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) [البقرة: ٣٢] قال ابن عاشور: (وَأَنْتَ فِي (إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) ضمير فصل، وتوسيطه من صيغ القصر فالمعنى قصر العلم والحكمة على الله قصر قلب لردهم اعتقادهم أنفسهم أنهم على جانب من علم وحكمة حين راجعوا بقولهم: أتجعل فيها من يفسد فيها [البقرة: ٣٠] أو تنزيلهم منزلة من يعتقد ذلك على الاحتمالين المتقدمين، أو هو قصر حقيقي ادعائي مراد منه قصر كمال العلم والحكمة عليه تعالى)^(٢). وعند قوله سبحانه: (إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ) [آل عمران: ٦٢] قال: (والضمير في قوله: (هُوَ الْقَصَصُ) ضمير فصل، ودخلت عليه لام الابتداء لزيادة التقوية التي أفادها ضمير الفصل لأن اللام وحدها مفيدة تقوية الخبر وضمير الفصل يفيد القصر أي هذا القصص لا ما تقصه كتب النصارى وعقائدهم)^(٣).

وعند قوله سبحانه: (فَلَمَّا تَوْفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ) [المائدة: ١١٧] قال: (والمعنى: أنك لما توفيتني قد صارت الوفاة حائلاً بيني وبينهم فلم يكن لي أن أنكر عليهم ضلالهم، ولذلك قال كنت أنت الرقيب عليهم، فجاء بضمير الفصل الدال على القصر، أي كنت أنت الرقيب

(١). البحر المحيط ١: ٥٩٠.

(٢). التحرير والتنوير ١: ٤١٦.

(٣). التحرير والتنوير ٣: ٢٦٧.

لا أنا إذ لم يبق بيني وبين الدنيا اتصال. والمعنى أنك تعلم أمرهم وترسل إليهم من يهديهم متى شئت. وقد أرسل إليهم محمداً صلى الله عليه وسلم وهداهم بكل وجوه الاهتداء^(١).

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ) [الأنعام: ١١٧] قال: (والضمير في قوله: (هُوَ أَعْلَمُ) ضمير الفصل، لإفادة قصر المسند على المسند إليه، فالأعلمية بالضالين والمهتدين مقصورة على الله تعالى، لا يشاركه فيها غيره، ووجهه هذا القصر أن الناس لا يشكون في أن علمهم بالضالين والمهتدين علم قاصر، لأن كل أحد إذا علم بعض أحوال الناس تخفى عليهم أحوال كثير من الناس، وكلهم يعلم قصور علمه، ويتحقق أن ثمة من هو أعلم من العالم منهم، لكن المشركين يحسبون أن العلمية وصف لله تعالى ولآلهتهم، فنفي بالقصر أن يكون أحد يشارك الله في وصف العلمية المطلقة)^(٢).

وعند قوله سبحانه: (هُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) [يونس: ٦٤] قال: (والإشارة بذلك إلى المذكور من مضمون الجمل الثلاث المتقدمة، واختيار اسم الإشارة لأنه أجمع لما ذكر، وفيه كمال تمييز له لزيادة تقرير معناه. وذكر ضمير الفصل بعد اسم الإشارة لزيادة التأكيد وإفادة القصر، أي هو الفوز العظيم لا غيره مما يتقلب فيه المشركون في الحياة الدنيا من رزق ومنعة وقوة، لأن ذلك لا يعد فوزاً إذا عاقبته المذلة والإهانة في الدنيا وبعده العذاب الخالد في الآخرة، كما أشار إليه

(١). التحرير والتنوير ٧: ١١٧.

(٢). التحرير والتنوير ٨: ٢٩.

قوله تعالى: (لَا يَغُرَّتْكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ) [آل عمران: ١٩٦-١٩٧] ^(١).

وعند قوله سبحانه: (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ) [الحج: ٦٢] قال: (والحق: المطابق للواقع، أي الصدق، مأخوذ من حق الشيء إذا ثبت: والمعنى: أنه الحق في الإلهية، فالقصر في هذه الجملة المستفاد من ضمير الفصل قصر حقيقي.

وأما القصر في قوله وأن ما تدعون من دونه هو الباطل المستفاد من ضمير الفصل فهو قصر ادعائي لعدم الاعتداد بباطل غيرها حتى كأنه ليس من الباطل. وهذا مبالغة في تحقير أصنامهم؛ لأن المقام مقام منازلة وتوعد، وإلا فكثير من أصنام وأوثان غير العرب باطل أيضاً) ^(٢).

وعند قوله تعالى: (وَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ) [الحج: ٦٤] قال: (عطف على جملة (لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ). وتقديم المجرور للدلالة على القصر. أي له ذلك لا لغيره من أصنامكم، إن جعلت القصر إضافياً، أو لعدم الاعتداد بغنى غيره ومحموديته إن جعلت القصر ادعائياً.

ونبه بوصف الغنى على أنه غير مفتقر إلى غيره، وهو معنى الغنى في صفاته تعالى أنه عدم الافتقار بذاته وصفاته لا إلى محل ولا إلى مخصص بالوجود دون العدم والعكس تنبيهها على أن افتقار الأصنام إلى من يصنعها ومن ينقلها من مكان إلى آخر ومن ينفذ عنها القتام والقدر دليل على انتفاء الإلهية عنها. وأما وصف الحميد بمعنى المحمود كثيراً، فذكره لمزاوجة وصف الغنى لأن الغنى مفيض على الناس فهم يحمدونه.

(١). التحرير والتنوير ١١: ٢٢٠.

(٢). التحرير والتنوير ١٧: ٣١٦.

وفي ضمير الفصل إفادة أنه المختص بوصف الغنى دون الأصنام وبأنه المختص بالمحمودية فإن العرب لم يكونوا يوجهون الحمد لغير الله تعالى. وأكد الحصر بحرف التوكيد ولام الابتداء تحقيقاً لنسبة القصر إلى المقصور كقول عمرو بن معد يكرب: «إني أنا الموت». وهذا التأكيد لتنزيل تحققهم اختصاصه بالغنى أو الحمودية منزلة الشك أو الإنكار لأنهم لم يجروا على موجب علمهم حين عبدوا غيره وإنما يعبد من وصفه الغنى^(١).

وعند قوله عز وجل: (وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ) [فاطر: ١٠] قال: (والضمير المتوسط بين مكر أولئك وبين يبور ضمير فصل إذ لا يحتمل غيره.

ومثله قوله تعالى: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ) [التوبة: ١٠٤].

والراجح من أقوال النحاة قول المازني: أن ضمير الفصل يليه الفعل المضارع، وحجته قوله: (وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ) دون غير المضارع، ووافقه عبد القاهر الجرجاني في «شرح الإيضاح» لأبي علي الفارسي، وخالفهما أبو حيان وقال: لم يذهب أحد إلى ذلك فيما علمنا. وأقول: إن وجه وقوع الفعل المضارع بعد ضمير الفصل أن المضارع يدل على التجدد فإذا اقتضى المقام إرادة إفادة التجدد في حصول الفعل من إرادة الثبات والدوام في حصول النسبة الحكمية لم يكن إلى البليغ سبيل للجمع بين القصدين إلا أن يأتي بضمير الفصل ليفيد الثبات والتقوية لتعذر إفادة ذلك بالجملة الإسلامية. وقد تقدم القول في ذلك عند قوله: (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [البقرة: ٥]، فالفصل هنا يفيد القصر، أي مكرهم يبور دون غيره، ومعلوم أن غيره هنا تعريض بأن الله يمكر بهم مكرراً يصيب الخبز

(١). التحرير والتنوير ١٧: ٣٢٠.

منهم على حد قوله تعالى: (وَمَكْرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ) [آل عمران: ٥٤] ^(١).

وعند قوله عز وجل: (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإذنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ) [فاطر: ٣٢] قال: (وهذا الفضل مراتب في الشرف كما أشار إليه تقسيم أصحابه إلى: ظالم، ومقتصد، وسابق. وضمير الفصل لتأكيد القصر الحاصل من تعريف الجزأين، وهو حقيقي لأن الفضل الكبير منحصر في المشار إليه بذلك لأن كل فضل هو غير كبير إلا ذلك الفضل.

ووجه هذا الانحصار أن هذا الاصطفاء وإيراث الكتاب جمع فضيلة الدنيا وفضل الآخرة قال تعالى: (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَتَتْهُ مُؤْمِنَةٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) [النحل: ٩٧]، وقال: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا) [النور: ٥٥] ^(٢).

وعند قوله عز وجل: (وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [غافر: ٢٠] قال: (وجملة (إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) مقررّة لجمال (يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ) إلى قوله: (لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ) [غافر: ١٩. ٢٠].

فتوسيط ضمير الفصل مفيد للقصر، وهو تعريض بأن آلهتهم لا تسمع ولا تبصر فكيف ينسبون إليها الإلهية، وإثبات المبالغة في السمع والبصر لله تعالى

(١). التحرير والتنوير ٢٢: ٢٧٥.

(٢). التحرير والتنوير ٢٢: ٣١٤.

يقرر معنى يقضي بالحق؛ لأن العالم بكل شيء تتعلق حكمته بإرادة الباطل ولا تخطئ أحكامه بالعثار في الباطل. وتأكيد الجملة بحرف التأكيد تحقيق للقصر. وقد ذكر التفتازاني في «شرح المفتاح» في مبحث ضمير الفصل أن القصر يؤكد^(١).

وعند قوله عز وجل: (أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَاراً فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ) [غافر: ٢١] قال: (والضمير المنفصل في قوله: (كَانُوا هُمْ) ضمير فصل عائد إلى (لِلظَّالِمِينَ) [غافر: ١٨] وهم كفار قریش الذين أريدوا بقوله: (وَأَنْذِرْهُمْ) [غافر: ١٨]، وضمير الفصل لمجرد توكيد الحكم وتقويته وليس مراداً به قصر المسند على المسند إليه، أي قصر الأشدية على ضمير: (كَانُوا) إذ ليس للقصر معنى هنا كما تقدم في قوله تعالى: (إِنِّي أَنَا اللَّهُ) في سورة طه [١٤]، وهذا ضابط التفرقة بين ضمير الفصل الذي يفيد القصر وبين الذي يفيد مجرد التأكيد.

واقصر القزويني في «تلخيص المفتاح» على إفادة ضمير الفصل الاختصاص تقصير تبع فيه كلام «المفتاح»، وقد نبه عليه سعد الدين في «شرحه على التلخيص»^(٢).

وعند قوله عز وجل: (أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَالَ اللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [الشورى: ٩] قال: (والمراد بالولاية في قوله أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولي، ولاية المعبودية، فأفاد تعريف المسند في

(١). التحرير والتنوير ٢٤: ١١٨.

(٢). التحرير والتنوير ٢٤: ١١٩.

قوله: (فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ) قصر جنس الولي بهذا الوصف على الله، وإذ قد عبدوا غير الله تعين أن المراد قصر الولاية الحق عليه تعالى.

وأفاد ضمير الفصل في قوله: (فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ) تأكيد القصر وتحقيقه وأنه لا مبالغة فيه تذكيراً بأن الولاية الحق في هذا الشأن مختصة بالله تعالى. وهذا كله مسوق إلى النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين تسلياً وتثبيتاً وتعريضاً بالمشاركين فيهم لا يخلون من أن يسمعه (١).

وعند قوله تعالى: (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) [الزخرف: ٧٦] قال: (وهم ضمير فصل لا يطلب معاداً لأنه لم يحتللب للدلالة على معاد لوجود ضمير كانوا دالاً على المعاد، فضمير الفصل محتللب لإفادة قصر صفة الظلم على اسم (كان)، وإذ قد كان حرف الاستدراك بعد النفي كافياً في إفادة القصر كان اجتلاب ضمير الفصل تأكيداً للقصر بإعادة صيغة أخرى من صيغ القصر.

وجمهور العرب يجعلون ضمير الفصل في الكلام غير واقع في موقع إعراب فهو بمنزلة الحرف، وهو عند جمهور النحاة حرف لا محل له من الإعراب ويسميه نحاة البصرة فصلاً، ويسميه نحاة الكوفة عماداً (٢).

وعند قوله تعالى: (وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ) [الحجرات: ٧] قال: (وأفاد ضمير الفصل القصر وهو قصر أفراد إشارة إلى أن بينهم فريقاً ليسوا براشدين، وهم الذين تلبسوا بالفسق حين تلبسهم به، فإن أقلعوا عنه التحقوا بالراشدين) (٣).

(١). التحرير والتنوير ٢٥ : ٤٠.

(٢). التحرير والتنوير ٢٥ : ٢٥٨.

(٣). التحرير والتنوير ٢٦ : ٢٣٧.

وعند قوله تعالى: (أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا فَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الْمَكِيدُونَ) [الطور: ٤٢] قال: (وعدل عن الإضمار إلى الإظهار في قوله: (فَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الْمَكِيدُونَ) وكان مقتضى الظاهر أن يقال فهم المكيدون لما تؤذن به الصلة من وجه حلول الكيد بهم؛ لأنهم كفروا بالله، فالله يدافع عن رسوله صلى الله عليه وسلم وعن المؤمنين وعن دينه كيدهم ويوقعهم فيما نواوا إيقاعهم فيه. وضمير الفصل أفاد القصر، أي الذين كفروا المكيدون دون من أرادوا الكيد به) ^(١).

وعند قوله تعالى: (إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى) [النجم: ٣٠] قال: (وضمير الفصل مفيد القصر وهو قصر حقيقي. والمعنى: أنت لا تعلم دخائلهم فلا تتحسر عليهم) ^(٢).

وعند قوله تعالى: (وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكٌ وَأَبْكِي) [النجم: ٤٣] قال: (وأفاد ضمير الفصل قصراً لصفة خلق أسباب الضحك والبكاء على الله تعالى، لإبطال الشريك في التصرف فتبطل الشركة في الإلهية، وهو قصر أفراد؛ لأن المقصود نفي تصرف غير الله تعالى، وإن كان هذا القصر بالنظر إلى نفس الأمر قصراً حقيقياً لإبطال اعتقاد أن الدهر متصرف) ^(٣).

وعند قوله تعالى: (وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى) [النجم: ٤٨] قال: (والإتيان بضمير الفصل لقصر صفة الإغناء والإقناء عليه تعالى دون غيره، وهو قصر ادعائي لمقابلة ذهول الناس عن شكر نعمة الله تعالى بإسنادهم الأرزاق لوسائله

(١). التحرير والتنوير ٢٧: ٧٧.

(٢). التحرير والتنوير ٢٧: ١١٨.

(٣). التحرير والتنوير ٢٧: ١٤٣.

العادية، مع عدم التنبه إلى أن الله أوجد مواد الإرزاق وأسبابها وصرف موانعها)
(١).

وعند قوله تعالى: (وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ) الحديد: ٢٤ قال:
(وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر فإن الله الغني الحميد بدون ضمير فصل،
وكذلك هو مرسوم في مصحف المدينة ومصحف الشام. وقرأه الباقر فإن الله
هو الغني الحميد بضمير فصل بعد اسم الجلالة وكذلك هو مرسوم في مصاحف
مكة والبصرة والكوفة، فهما روايتان متواترتان.

والجملة مفيدة للقصر بدون ضمير فصل؛ لأن تعريف المسند إليه والمسند
من طرق القصر، فالقراءة بضمير الفصل تفيد تأكيد القصر (٢).

وعند قوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا) [الإنسان: ٢٣] قال:
(وإيثار فعل نزلنا الدال على تنزيهه منجماً آيات وسوراً تنزيلاً مفرقاً إدماج للإيماء
إلى أن ذلك كان من حكمة الله تعالى التي أوماً إليها تأكيد الخبر ب (إن)
وتأكيد الضمير المتصل بالضمير المنفصل، فاجتمع فيه تأكيد على تأكيد وذلك
يفيد مفاد القصر إذ ليس الحصر والتخصيص إلا تأكيداً على تأكيد كما قال
السكاكي، فالمعنى: ما نزل عليك القرآن إلا أنا.

وفيه تعريض بالمشركون الذين قالوا: (لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً)
[الفرقان: ٣٢] فجعلوا تنزيله مفرقاً شبهة في أنه ليس من عند الله، والمعنى: ما
أنزله منجماً إلا أنا واقتضت حكمتي أن أنزله عليك منجماً (٣).

(١). التحرير والتنوير ٢٧: ١٥٠.

(٢). التحرير والتنوير ٢٧: ٤١٤.

(٣). التحرير والتنوير ٢٩: ٤٠٢.

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ) [الكوثر: ٣] قال: (كانوا يصفون من ليس له ابن بأبتر فأُنزل الله هذه السورة، فحصل القصر في قوله: (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ)؛ لأن ضمير الفصل يفيد قصر صفة الأبتر على الموصوف وهو شانيء النبي صلى الله عليه وسلم، قصر المسند على المسند إليه، وهو قصر قلب، أي هو الأبتر لا أنت.

فقوله تعالى: (هُوَ الْأَبْتَرُ) اقتضت صيغة القصر إثبات صفة الأبتر لشانيء النبي صلى الله عليه وسلم ونفيها عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الأبتر بمعنى الذي لا خير فيه^(١).

٥. قاعدة: (الإتيان بصيغتي النفي والإثبات يفيد مفاد صيغة الحصر)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (الْيَوْمَ يَكْسِرُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ) [المائدة: ٣] قال: (وقد أفاد قوله: (فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ) مفاد صيغة الحصر، ولو قيل: (فإياي فاخشون) جرى على الأكثر في مقام الحصر، ولكن عدل إلى جملي نفي وإثبات؛ لأن مفاد كلتا الجملتين مقصود، فلا يحسن طي إحداهما. وهذا من الدواعي الصارفة عن صيغة الحصر إلى الإتيان بصيغتي إثبات ونفي، كقول السموأل أو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي:

تَسِيلُ عَلَى حَدِّ الظُّبَاتِ نُفُوسُنَا ... وَلَيْسَتْ عَلَى غَيْرِ الظُّبَاتِ تَسِيلُ
ونظيره قوله الآتي: (فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ) [المائدة: ٤٤] ^(٢).

(١). باختصار من التحرير والتنوير ٣٠: ٥٧٦.

(٢). التحرير والتنوير ٦: ١٠٢.

وعند قوله سبحانه: (وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) [البقرة: ٥٧] قال:
(قدم فيه المفعول للقصر، وقد حصل القصر أولاً بمجرد الجمع بين النفي
والإثبات، ثم أكد بالتقديم لأن حالهم كحال من ينكي غيره كما قيل: يفعل
الجاهل بنفسه ما يفعل العدو بعدوه) (١).

وعند قوله سبحانه: (إِنْ أُريدُ إِلَّا الإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ) [هود: ٨٨] قال:
(بيان الجملة (وَمَا أُريدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَأَكُمُ عَنْهُ)، لأن انتفاء إرادة المخالفة
إلى ما نهاهم عنه مجمل فيما يريد إثباته من أضداد المنفي، فبينه بأن الضد المراد
إثباته هو الإصلاح في جميع أوقات استطاعته بتحصيل الإصلاح، فالقصر قصر
قلب).

وأفادت صيغة القصر تأكيد ذلك؛ لأن القصر قد كان يحصل بمجرد
الاقتصار على النفي والإثبات نحو أن يقول: ما أريد أن أخالفكم أريد
الإصلاح، كقول عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي أو السموأل:
تَسِيلُ عَلَى حَدِّ الطُّبَاتِ نُفُوسُنَا ... وَلَيْسَتْ عَلَى غَيْرِ الطُّبَاتِ تَسِيلُ (٢).

وعند قوله سبحانه: (وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ
كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) [الروم: ٩] قال: (وتقديم أنفسهم وهو مفعول يظلمون
على فعله للاهتمام بأنفسهم في تسليط ظلمهم عليها لأنه ظلم يتعجب منه، مع
ما فيه من الرعاية على الفاصلة. وليس تقديم المفعول هنا للحصر لأن الحصر
حاصل من جملي النفي والإثبات) (٣).

(١). التحرير والتنوير ١: ٥١٢.

(٢). التحرير والتنوير ١٢: ١٤٥.

(٣). التحرير والتنوير ٢١: ٥٩.

٦. قاعدة: (التَّقْوَى وَالِاخْتِصَاصُ يَجْتَمِعَانِ فِي إِسْنَادِ الْخَبَرِ الْفِعْلِيِّ إِلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الزمخشري وابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابًا تَقَشَعُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ) [الزمر: ٢٣] قال ابن عاشور: (وافتحاح الجملة باسم الجلالة يؤذن بتفخيم أحسن الحديث المنزل بأن منزله هو أعظم عظيم، ثم الإخبار عن اسم الجلالة بالخبر الفعلي يدل على تقوية الحكم وتحقيقه على نحو قولهم: هو يعطي الجزيل، ويفيد مع التقوية دلالة على الاختصاص، أي اختصاص تنزيل الكتاب بالله تعالى، والمعنى: الله نزل الكتاب لا غيره وضعه، ففيه إثبات أنه منزل من عالم القدس، وذلك أيضاً كناية عن كونه حياً من عند الله لا من وضع البشر. فدلّت الجملة على تقو واختصاص بالصراحة، وعلى اختصاص بالكناية، وإذ أخذ مفهوم القصر ومفهوم الكناية وهو المغاير لمنطوقهما كذلك يؤخذ مغاير التنزيل فعلاً يليق بوضع البشر، فالتقدير: لا غير الله وضعه، ردا لقول المشركين: هو أساطير الأولين.

والتحقيق الذي درج عليه صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) [البقرة: ١٥] هو أن التَّقْوَى والاختصاص يجتمعان في إسناد الخبر الفعلي إلى المسند إليه، ووافقه على ذلك شراح «الكشاف».

ومفاد هذا التقديم على الخبر الفعلي فيه تحقيق لما تضمنته الإضافة من التعظيم لشأن المضاف في قوله تعالى: (مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ) [الزمر: ٢٢] كما علمته آناً، فالمراد بـ(أحسن الحديث) عين المراد بـ(ذكر الله) وهو القرآن، عدل عن

ذكر ضميره لقصد إجراء الأوصاف الثلاثة عليه. وهي قوله: (كِتَاباً مُتَشَاهِماً
مَثَانِي تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ) (إلخ) ^(١).

٧. قاعدة: (قَصْرُ الْقَلْبِ نَوَعَانٍ: قَصْرُ قَلْبٍ أَصْلِيٍّ، وَقَصْرُ قَلْبٍ تَنْزِيلِيٍّ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَهُوَ الَّذِي
يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ) [الشورى: ٢٨]
قال: (وصيغة القصر في قوله: (وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ) تفيد قصر القلب؛ لأن
في السامعين مشركين يظنون نزول الغيث من تصرف الكواكب وفيهم المسلمون
الغافلون، نزلوا منزلة من يظن نزول الغيث منوطاً بالأسباب المعتادة لنزول الغيث؛
لأنهم كانوا في الجاهلية يعتقدون أن المطر من تصرف أنواء الكواكب.
وفي حديث زيد بن خالد الجهني قال: «خطبنا رسول الله على إثر سماء
كانت من الليل فقال: أتدرون ماذا قال ربكم؟ قال، قال: أصبح من عبادي
مؤمن بي وكافر بي، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر
بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا ونوء كذا فذلك كافر بي مؤمن
بالكوكب».

فهذا القصر بالنسبة للمشركين قصر قلب أصلي، وهو بالنسبة للمسلمين
قصر قلب تنزيلي ^(٢).

(١). التحرير والتنوير ٢٣: ٣٨٣.

(٢). التحرير والتنوير ٢٥: ٩٥.

٨. قاعدة: ((إِنَّمَا)) تُفِيدُ الْحَصْرَ

هذه القاعدة فيها خلاف بين أهل العلم، وإن كان جمهور العلماء يرون أن ((إِنَّمَا)) تفيد الحصر، قال السيوطي: ((إِنَّمَا)) الجمهور على أنها للحصر، فقليل بالمنطوق وقيل بالمفهوم.

وأنكر قوم إفادتها، منهم أبو حيان، واستدل مثبتوه بأمور: منها: قوله تعالى: ((إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ)) [المائدة: ١٧٣]، بالنصب، فإن معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة، لأنه المطابق في المعنى لقراءة الرفع فإنها للقصر، فكذا قراءة النصب.

والأصل استواء معنى القراءتين.

ومنها أن إن للإثبات وما للنفي، فلا بد أن يحصل القصر للجمع بين النفي والإثبات، لكن تعقب بأن " ما " زائدة كافة لا نافية. ومنها أن (إن) للتأكيد و (ما) كذلك، فاجتمع تأكيدان، فأفاد الحصر، قاله السكاكي.

وتعقب بأنه لو كان اجتماع تأكيدين يفيد الحصر لأفاده نحو إن زيد القائم.

وأجيب بأن مراده لا يجتمع حرفا تأكيد متواليان إلا للحصر.

ومنها قوله تعالى: (قُلْ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ) [الملك: ٢٦]، (قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ اللَّهُ) [هود: ٣٣]، (قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي) [الأعراف: ١٨٧]، فإنه إنما تحصل مطابقة الجواب إذا كانت ((إِنَّمَا)) للحصر ليكون معناها لا آتيكم به، إنما يأتاكم به الله إن شاء.

ولا أعلمها إنما يعلمها الله، وكذا قوله: (وَلَمَنْ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ). إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ [الشورى: ٤١-٤٢]،

(وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ) [الأعراف: ٢٠٣]، (وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ) [الأعراف: ٢٠]، لا يستقيم المعنى في هذه الآيات ونحوها إلا بالحصر.

وأحسن ما يستعمل (إنما) في مواقع التعريض، نحو: (إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ) [الرعد: ١٩].

الثالث: (أنما) بالفتح: عدها من طرق الحصر الزمخشري والبيضاوي، فقالا في قوله: (قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) [الأنبياء: ١٠٨]، أنما لقصر الحكم على شيء، أو لقصر الشيء على حكم، نحو: إنما زيد قائم. وإنما يقوم زيد، وقد اجتمع الأمران في هذه الآية، لأن إنما يوحى إلي مع فاعله بمنزلة إنما يقوم زيد وإنما إلهكم بمنزلة إنما زيد قائم.

وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم مقصور على استئثار الله بالوحدانية.

وصرح التَّنَوُّخي في الأقصى القريب بكونها للحصر، فقال: كل ما أوجب إنما -بالكسر للحصر أوجب أنما- بالفتح للحصر، لأنها فرع عنها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع ما لم يثبت مانع منه، والأصل عدمه.

ورد أبو حيان على الزمخشري ما زعمه بأنه يلزمه انحصار الوحي في الوحدانية، وأجيب بأنه حصر مجازي باعتبار المقام^(١).

وقال السبكي: (ومنها: (إنما) كقولك في قصر الموصوف على الصفة: إنما زيد كاتب، وفي قصره الصفة على الموصوف: إنما قائم زيد.

واعلم أن النحاة يقولون: إن الأخير هو المحصور، فإذا قلت: إنما زيد قائم، فالقائم هو المحصور، ومقتضاه أن تكون هذه الصيغة من قصر الصفة على

(١) معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ١: ١٣٦.

الموصوف، وعبارة البيانين هي المحررة فإن الأول هو المحصور، والثاني محصور فيه، وعبارة النحاة فيها تجوز، والصواب أن الأخير محصور فيه، لا محصور غير أنهم تساهلوا في ذلك كما تساهل الأصوليون في قولهم: المشترك، وإنما هو مشترك فيه وقد اختلف في القصر بإنما، فأثبتته الجمهور، ونفاه كثير. والمثبتون قيل: بالمنطوق وقيل: بالمفهوم، واستدل الذاهبون إلى أنها للحصر بأمور. منها: إطباق العلماء في قوله تعالى: **إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ** بالنصب، معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة. وهو المطابق لقراءة الرفع؛ لما مر، بالنصب على أن معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة، لأنه المطابق في المعنى لقراءة الرفع، فإنها للقصر، فكذلك قراءة النصب، والأصل استواء معنى القراءتين، واعترض على هذا بأننا نمنع حصول القصر في قراءة الرفع بناء على أن نحو: العالم زيد، لا يفيد الحصر، وقد تقدم في باب المسند نحو: العالم زيد، وزيد العالم عند السكاكي يفيد أن الحصر في بعض المواضع، ثم فيه نظر؛ لأن الحصر ليس مستفاداً هنا من التقديم بل من عموم الموصول كقولك: كل محرم الميتة، لا يقال: لو كانت للحصر لزم أن لا يكون غير المذكورات محرماً؛ لأن المعنى تحريم الأكل، فلا يدخل غيره. ومن أين لنا أن غير هذه المذكورات في الآية من المأكولات كان محرماً ذلك الوقت. ومنها أن (إن) للإثبات و (ما) للنفي، فلا بد أن يكون للقصر ليحصل بالقصر الجمع بين النفي والإثبات، ورد عليه بأن (ما) كافة لا نافية، قال الشيخ أبو حيان: والذي قال ذلك لم يشم رائحة النحو.

قلت: نقل القرافي أن الفارسي قال في الشيرازيات: إن ما في إنما نافية لكني رأيت في الشيرازيات ما لعله أخذه منه، وهو أنه قال - بعد أن ذكر أن (إنما) للحصر - أن الحصر أيضاً في: شر أهَرّ ذا ناب، وشيء جاء بك، ثم قال: والأول أسهل من هذا؛ لأن معه حرفاً قد دل عندهم على النفي، فصار حذف حرف النفي فيه أسهل من هذا؛ لقيام حرف آخر معه مقامه، وليس في المثالين

الأولين شيء من ذلك. انتهى. وليس صريحاً في أنها باقية في النفي؛ لأن قوله: لأن معه حرفاً قد دل على النفي، يريد حرفاً يدل على النفي والإثبات وهو إنما، وإنما لم يدل على النفي والإثبات؛ لأن الإثبات مستفاد من اللفظ مجرداً عن إنما، ولو أراد بالحرف الدال على النفي (ما) من (إنما) لما قال: فصار حذف حرف النفي فيه أسهل؛ إذ لو كانت باقية على النفي لما كان حرف النفي معها محذوفاً، والحق في ذلك أن الإمام لم يرد إلا أن ما أصلها إذا لم تكن شيئاً من الأقسام المعروفة بالنفي، وإن وضعها الإثبات، والغالب أن الحرفين إذا ركبا وصارا لمعنى آخر يلاحظ في المعنى التركيبي معنى كل واحد ولقول النحاة: (إنما) لإثبات ما يذكر بعده، ونفى ما سواه. ولصحة انفصال الضمير معه منفرداً، فلما كانت (ما) التي ليست لشيء من الأقسام المعروفة في الأصل للنفي، و (إن) للإثبات قصد عند التركيب المحافظة عليهما، فلم يمكن تواردهما على شيء واحد ولم يمكن صرف النفي للمذكور فتعين عكسه، وقول النحاة: إن (ما) كافة، لا ينافي هذا؛ لأن الكف حكم لفظي لا ينافي أن يقارنه حكم معنوي، ثم إن المصنف نقل عن النحاة أنها لإثبات المذكور، ونفى ما سواه، وهو قول بعضهم لا كلهم. ومنها: أن (إن) للتأكيد و (ما) كذلك فاجتمع تأكيدان فأفاد الحصر. قاله السكاكي. ويرد عليه أنه لو كان اجتماع تأكيدين للحصر لكان قولك: إن زيداً لقائم، يفيد الحصر، وقد يجاب بأن مراده أنه لا يجتمع حرفاً تأكيد متواليان إلا للحصر، ثم هو ممنوع، والتأكيد اللفظي والمعنوي كل منهما يتكرر ولا حصر. ومنها: قوله تعالى: (قُلْ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ)، (قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ)، (قُلْ إِنَّمَا عَلَّمُهَا عِنْدَ رَبِّي) فإنه إنما يحصل مطابقة الجواب إذا كانت إنما للحصر ليكون معناه لا آتيكم به، إنما يأتي به الله، ولا أعلمها إنما يعلمها الله، وأصرحها إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ لجواز أن يدعى في غيرها أن الحصر أخذ من تعريف المبتدأ، لكن الظاهر أن من منع الحصر بإنما فهو لحصر المبتدأ في الخبر أمتع، وكذلك

قوله تعالى: (وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ) وفي الآية نكتة، وهو التنبيه على أن المجازي لا يكون فعله ظلماً على الحقيقة، وهذا المعنى أحسن من قول الزمخشري أن المعنى: إنما السبيل على الذين يتدنّون الناس بالظلم.

ومنها: قوله تعالى: (وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي) لا يستقيم المعنى إلا بالحصر. ومنها: قوله تعالى: (وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ) إذ لو لم تكن للحصر كانت بمنزلة إن تولوا فعليك البلاغ، وهو عليه البلاغ تولوا أم لا، وإنما ترتب على توليهم نفى غير البلاغ مما قد يتوهم نسبته له صلى الله عليه وسلم^(١).

وعند قوله تعالى: (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ) [النساء: ١٧١] قال ابن عطية: (إِنَّمَا في هذه الآية حاصرة، اقتضى ذلك العقل في المعنى المتكلم فيه، وليست صيغة إِنَّمَا تقتضي الحصر، ولكنها تصلح للحصر وللمبالغة في الصفة وإن لم يكن حصر، نحو: إنما الشجاع عنتره وغير ذلك)^(٢).

وعند قوله تعالى: (إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبَ) [يس: ١١] قال: (وقوله: (إِنَّمَا) تُنذِرُ ليس على جهة الحصر بـ(إِنَّمَا) بل على جهة تخصيص من ينفعه الإنذار)^(٣).

وعند قوله سبحانه: (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ) [البقرة: ١٧٣] قال الرازي: (كلمة «إِنَّمَا» على وجهين. أحدهما: أن تكون حرفاً واحداً، كقولك: إنما داري دارك، وإنما مالي مالك الثاني: أن تكون

(١). عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لأحمد بن علي السبكي ١: ٤٠١.

(٢). تفسير ابن عطية ٢: ١٤٠.

(٣). تفسير ابن عطية ٤: ٤٤٨.

(ما) منفصلة من: إن، وتكون (ما) بمعنى الذي، كقولك: إن ما أخذت مالك، وإن ما ركبت دابتك، وجاء في التنزيل على الوجهين، أما على الأول فقوله: (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ) [هود: ١٢]، وأما على الثاني فقوله: (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ) [طه: ٦٩]، ولو نصبت كيد ساحر على أن تجعل «إِنَّمَا» حرفاً واحداً كان صواباً، وقوله: (إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ) [العنكبوت: ٢٥] تنصب المودة وترفع على هذين الوجهين، واختلفوا في حكمها على الوجه الأول، فمنهم من قال: «إِنَّمَا» تفيد الحصر واحتجوا عليه بالقرآن والشعر والقياس، أما القرآن فقوله تعالى: (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) [النساء: ١٧١] أي ما هو إلا إله واحد، وقال: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ) [التوبة: ٦٠] أي لهم لا لغيرهم وقال تعالى لمحمد: (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) [الكهف: ١١٠] أي ما أنا إلا بشر مثلكم، وكذا هذه الآية فإنه تعالى قال في آية أخرى: (قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ) [الأنعام: ١٤٥] فصارت الآيتان واحدة فقوله: (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ) في هذه الآية مفسر لقوله: ((قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا) إلا كذا في تلك الآية، وأما الشعر فقوله الأعشى:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى ... وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاتِرِ

وقول الفرزدق:

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَّارَ وَإِنَّمَا ... يُدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِ أَنَا أَوْ مِثْلِي

وأما القياس، فهو أن كلمة «إن» للإثبات وكلمة «ما» للنفي فإذا اجتماعا فلا بد وأن يبقيا على أصليهما فإما أن يفيدا ثبوت غير المذكور، ونفي المذكور وهو باطل بالاتفاق، أو ثبوت المذكور، ونفي غير المذكور وهو المطلوب، واحتج من قال: إنه لا يفيد الحصر بقوله تعالى: (إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ)، ولقد كان غيره نذيراً،

وجوابه معناه: ما أنت إلا نذير فهو يفيد الحصر، ولا ينفي وجود نذير آخر (١).

وعند قوله سبحانه: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ) [البقرة: ١١] قال أبو حيان: (إنما: ما: صلة لإن وتكفيها عن العمل، فإن وليتها جملة فعلية كانت مهينة، وفي ألفاظ المتأخرين من النحويين وبعض أهل الأصول أنها للحصر، وكونها مركبة من ما النافية، دخل عليها إن التي للإثبات فأفادت الحصر، قول ركيك فاسد صادر عن غير عارف بالنحو، والذي نذهب إليه أنها لا تدل على الحصر بالوضع، كما أن الحصر لا يفهم من أخواتها التي كفت بما، فلا فرق بين: لعل زيدا قائم، ولعل ما زيد قائم، فكذلك: إن زيدا قائم، وإنما زيد قائم، وإذا فهم حصر، فإما يفهم من سياق الكلام لا أن إنما دلت عليه، وبهذا الذي قررناه يزول الإشكال الذي أوردوه في نحو قوله تعالى: (إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ) [الرعد: ٧]، (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ) [الكهف: ١١٠]، (إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا) [النازعات: ٤٥]. وإعمال إنما قد زعم بعضهم أنه مسموع من لسان العرب، والذي عليه أصحابنا أنه غير مسموع (٢).

وقال السمين الحلبي: (إنَّ حرفٌ مكفوفٌ بـ(ما) الزائدة عن العمل، ولذلك تليها الجملة مطلقاً، وهي تفيد الحصر عند بعضهم. وأبعد من زعم أن إنما مركبة من إنَّ التي للإثبات وما التي للنفي، وأنَّ بالتركيب حدث معنى يفيد الحصر. واعلم أنَّ إنَّ وأخواتها إذا وليتها (ما) الزائدة بطلَ عملها وذهب اختصاصها بالأسماء كما مرَّ، إلا (ليت) فإنه يجوز فيها الوجهان سماعاً) (٣).

(١). تفسير الرازي ٥: ١٩١.

(٢). البحر المحيط ١: ١٠٠.

(٣). الدر المصون ١: ١٣٧.

وعند قوله سبحانه: (قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنتُمْ مُسْلِمُونَ) [الأنبياء: ١٠٨] (قال الزمخشري: إنما تقصر الحكم على شيء أو لقصر الشيء على حكم كقولك: إنما زيد قائم وإنما يقوم زيد وقد اجتمع، المثلان في هذه الآية لأن إنما يوحى إلي مع فاعله بمنزلة إنما يقوم زيد وأنما إلهكم إله واحد بمنزلة إنما زيد قائم، وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم مقصور على استئثار الله بالوحدانية انتهى.

وأما ما ذكره في إنما إنها لقصر ما ذكر فهو مبني على إنما للحصر وقد قررنا أنها لا تكون للحصر، وإنما مع أن كهي مع كان ومع لعل، فكما أنها لا تفيد الحصر في التشبيه ولا الحصر في الترجي فكذلك لا تفيد مع أن وأما جعله إنما المفتوحة الهمزة مثل مكسورتها يدل على القصر، فلا نعلم الخلاف إلا في إنما بالكسر، وأما بالفتح فحرف مصدري ينسبك منع مع ما بعدها مصدر، فالجملة بعدها ليست جملة مستقلة، ولو كانت إنما دالة على الحصر لزم أن يقال إنه لم يوح إليه شيء إلا التوحيد. وذلك لا يصح الحصر فيه إذ قد أوحى له أشياء غير التوحيد وفي الآية دليل على تظافر المنقول للمعقول وأن النقل أحد طريقي التوحيد، ويجوز في ما من إنما أن تكون موصولة^(١).

وبعد أن ذكر السمين الحلبي كلام أبي حيان قال: (الحَصْرُ بحسب كلِّ مقامٍ على ما يناسبه؛ فقد يكون هذا المقام يقتضي الحَصْرَ في إichاء الواحدية لشيءٍ جرى من إنكار الكفار وحدانيته تعالى، وأنَّ الله لم يوح إليه لها شيئاً. وهذا كما أجاب الناس عن هذا الإشكال الذي ذكره الشيخ في قوله تعالى: (إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ) [الرعد: ٧]، (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ) [الكهف: ١١٠]، (إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌّ وَهْوٌ) [محمد ٣٦] إلى غير ذلك. و(ما) من قوله (إِنَّمَا يُوحِي) يجوز فيها وجهان،

(١). البحر المحيط ٧: ٤٧٣.

أحدهما: أن تكون كافةً وقد تقدّم. والثاني: أن تكون موصولةً كهي في قوله: (إِنَّمَا صَنَعُوا) [طه: ٦٩] ويكون الخبر هو الجملة من قوله: (أَنَّمَا إِلَهُكُم إِلَهٌ وَاحِدٌ) تقديره: إن الذي يوحى إليّ هو هذا الحكم^(١).

وقال ابن عاشور: (وأفادت (إنما) المكسورة همزة وإتلاؤها بفعل يوحى قصر الوحي إلى الرسول على مضمون جملة أنما إلهكم إله واحد. وهو قصر صفة على موصوف. و (أنما) المفتوحة همزة هي أخت «إنما» المكسورة همزة في إفادة القصر لأن (أنما) المفتوحة مركبة من (أن) المفتوحة همزة و (ما) الكافة. كما ركبت (إنما) المكسورة من (إن) المكسورة همزة و (ما) الكافة. وإذا كانت (أن) المفتوحة أخت (إن) المكسورة في إفادة التأكيد فكذلك كانت عند اتصالها ب (ما) الكافة أختاً لها في إفادة القصر. وتقدم الكلام على ذلك عند قوله تعالى: (فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ) في سورة العقود [٩٢].

وإذا قد أتليت (أنما) المفتوحة بالاسم الجامع لحقيقة الإله، وأخبر عنه بأنه إله واحد فقد أفادت أن صاحب هذه الحقيقة مستأثر بالوحدانية فلا يكون في هذه الحقيقة تعدد أفراد فأفادت قصرًا ثانيًا، وهو قصر موصوف على صفة. والقصر الأول إضافي، أي ما يوحى إلي في شأن الإله إلا أن الإله إله واحد.

والقصر الثاني أيضاً إضافي، أي في شأن الإله من حيث الوحدانية. ولما كان القصر الإضافي من شأنه رد اعتقاد المخاطب بجملة القصر لزم اعتبار رد اعتقاد المشركين بالقصرين.

(١). الدر المصون ٨: ٢١٥.

فالقصر الأول لإبطال ما يلبسون به على الناس من أن محمدا صلى الله عليه وسلم يدعو إلى التوحيد ثم يذكر الله والرحمان، ويلبسون تارة بأنه ساحر لأنه يدعو إلى ما لا يعقل، قال تعالى: (وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ) [ص: ٤. ٥] فيكون معنى الآية في معنى قوله تعالى: (قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَاءٍ مِنَ الرُّسُلِ) [الأحقاف: ٩]، وقوله تعالى: (وَإِسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ) [الزخرف: ٤٥].

ثم إن كلا القصرين كان كلمة جامعة لدعوة الإسلام تقريبا لشقة الخلاف (والتشعيب) ^(١).

وعند قوله تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) [فاطر: ٢٨] (ومن ادعى أن إنما للحصر قال: المعنى ما يخشى الله إلا العلماء، فغيرهم لا يخشاه، وهو قول الزمخشري.

وقال ابن عطية: وإنما في هذه الآية تخصيص العلماء لا الحصر، وهي لفظة تصلح للحصر وتأتي أيضاً دونه، وإنما ذلك بحسب المعنى الذي جاءت فيه. انتهى) ^(٢).

وعند قوله سبحانه: (فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ) [المائدة: ٩٢] قال ابن عاشور: (وكلمة أنما بفتح الهمزة تقيد الحصر، مثل (إنما) المكسورة الهمزة، فكما أفادت المكسورة الحصر بالاتفاق فالمفتوحة تفيد الحصر لأنها فرع عن المكسورة إذ هي أختها.

(١). التحرير والتنوير ١٧: ١٧١.

(٢). البحر المحيط ٩: ٣١.

ولا ينبغي بقاء خلاف من خالف في إفادتها الحصر، والمعنى أن أمره محصور في التبليغ لا يتجاوزه إلى القدرة على هدي المبلغ إليهم.

وفي إضافة الرسول إلى ضمير الجلالة تعظيم لجانب هذه الرسالة وإقامة لمعذرتة في التبليغ بأنه رسول من القادر على كل شيء، فلو شاء مرسله لهدى المرسل إليهم، فإذا لم يهتدوا فليس ذلك لتقصير من الرسول^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَمِّلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُثَمِّلِي لَهُمْ لِيُزِدُوا إِثْمًا وَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ) [آل عمران: ١٧٨] قال: (وقوله: أَنَّمَا نُثَمِّلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ) (أن) أخت (إن) المكسورة الهمزة، و (ما) موصولة وليست الزائدة، وقد كتبت في المصحف كلمة واحدة كما تكتب إنما المركبة من (إن) أخت (أن) و (ما) الزائدة الكافة، التي هي حرف حصر بمعنى (ما) و (إلا)، وكان القياس أن تكتب مفصولة وهو اصطلاح حدث بعد كتابة المصاحف لم يكن مطردا في الرسم القديم، على هذا اجتمعت كلمات المفسرين من المتقدمين والمتأخرين. وأنا أرى أنه يجوز أن يكون (أنما) من قوله: أَنَّمَا نُثَمِّلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ هي أنما أخت إنما المكسورة وأنها مركبة من (أن) و (ما) الكافة الزائدة وأنها طريق من طرق القصر عند المحققين، وأن المعنى: ولا يحسبن الذين كفروا انحصار إمهالنا لهم في أنه خير لهم لأنهم لما فرحوا بالسلامة من القتل وبالبقاء بقيد الحياة قد أضمروا في أنفسهم اعتقاد أن بقاءهم ما هو إلا خير لهم لأنهم يحسبون القتل شرا لهم، إذ لا يؤمنون بجزاء الشهادة في الآخرة لكفرهم بالبعث. فهو قصر حقيقي في ظنهم.

ولهذا يكون رسمهم كلمة (أنما) المفتوحة الهمزة في المصحف جاريا على ما يقتضيه اصطلاح الرسم. وأنما نثمل لهم خير لأنفسهم هو بدل اشتمال من الذين

(١). التحرير والتنوير ٧: ٣١.

كفروا، فيكون سادا مسد المفعولين، لأن المبدل منه صار كالمتروك، وسلكت طريقة الإبدال لما فيه من الإجمال، ثم التفصيل، لأن تعلق الظن بالمفعول الأول يستدعي تشوف السامع للجهة التي تعلق بها الظن، وهي مدلول المفعول الثاني، فإذا سمع ما يسد مسد المفعولين بعد ذلك تمكن من نفسه فضل تمكن وزاد تقريراً^(١).

قال ابن يعيش: (والفرق بين (إنما)، و(أئما)، أن (إنما) المكسورة إذا كُفَّت بـ (ما)؛ كانت بمنزلة فعل مُلغى؛ لأنها بمنزلة الفعل. فإذا كُفَّت بـ (ما)، لم يبق لها اسمٌ منصوبٌ، فصارت بمنزلة الفعل الملغى، نحو: (زيدٌ ظننتُ منطلقاً)، و(أشهدُ لزيدٍ قائماً). و(أئما) المفتوحة، إذا كُفَّت، كانت بمنزلة الاسم. ويجوز أن تكون (ما) زائدة مؤكدة، فتنصب ما بعدها على ما ذكرناه في (إنما) المكسورة، وكذلك سائر الحروف، نحو: (لكننما)، و(كأئما)، و(ليئما)، و(لعلنما)، تقول: "لكننما زيدٌ قائماً". قال الشاعر:

ولكننما أهلي بوادٍ أنيسه ... ذئابٌ تبعي الناسَ مثنى وموحدٌ

وأولاهما المبتدأ والخبر حين كفها عن العمل، وإن شئت؛ قلت: "لكننما قال زيدٌ"، فإليها الفعل والفاعل. قال امرؤ القيس:

ولكننما أسعى لمجدٍ مؤثِّل ... وقد يدرك المجدَ المؤثِّل أمثالي

وكذلك (كأئما) قال الله تعالى: (كأئماً يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ) [الأنفال: ٦]، وكذلك (لعل). تقول: (لعلنما زيدٌ قائماً)، وإن شئت: (لعلنما قائماً زيدٌ)^(٢).

(١). التحرير والتنوير ٤: ١٧٥.

(٢). شرح المفصل لابن يعيش ٤: ٥٢٤.

٩. قاعدة: ((إِنَّمَا) تَأْتِي لِحَبْرِ لَا يَجْهَلُهُ الْمُخَاطَبُ وَلَا يَدْفَعُ صِحَّتَهُ، أَوْ لِمَا يَنْزِلُ مَنْزِلَةً ذَلِكَ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الجرجاني وابن عاشور، فعند قوله سبحانه: ((إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ)) [الحجرات: ١٠] قال ابن عاشور: (وجيء بصيغة القصر المفيدة لحصر حالهم في حال الإخوة مبالغة في تقرير هذا الحكم بين المسلمين، فهو قصر ادعائي، أو هو قصر إضافي، للردّ على أصحاب الحالة المفروضة الذين ييغون على غيرهم من المؤمنين، وأخبر عنهم بأنهم إخوة مجازاً على وجه التشبيه البليغ زيادةً لتقرير معنى الأخوة بينهم، حتى لا يحق أن يقرن بحرف التشبيه المشعر بضعف صفتهم عن حقيقة الأخوة).

وهذه الآية فيها دلالة قوية على تقرر وجوب الأخوة بين المسلمين لأن شأن إنما أن تجيء لحبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته، أو لما ينزل منزلة ذلك، كما قال الشيخ في «دلائل الإعجاز» في الفصل الثاني عشر وساق عليه شواهد كثيرة من القرآن وكلام العرب، فلذلك كان قوله تعالى: ((إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)) مفيد أن معنى الأخوة بينهم معلوم مقرر^(١).

(١). التحرير والتنوير ٢٦: ٢٤٣.

١٠. قاعدة: ((إِنَّمَا) قَدْ تُفِيدُ التَّعْلِيلَ، فَكَمَا يَصِحُّ التَّعْلِيلُ بِ(إِنْ) وَحْدَهَا
كَذَلِكَ يَصِحُّ التَّعْلِيلُ بِهَا مَعَ (مَا) الْكَافَّةُ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: ((إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)) [الطور: ١٦] قال: (وجملة إنما تجزون ما كنتم تعملون تعليل لجملة اصلوها إذ كلمة إنما مركبة من (إن) و (ما) الكافة، فكما يصح التعليل ب (إن) وحدها كذلك يصح التعليل بها مع (ما) الكافة، وعليه فجملتا (فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ) [الطور: ١٦] معترضان بين جملة اصلوها والجملة الواقعة تعليلًا لها.

والحصر المستفاد من كلمة إنما قصر قلب بتنزيل المخاطبين منزلة من يعتقد أن ما لقوه من العذاب ظلم لم يستوجبوا مثل ذلك من شدة ما ظهر عليهم من الفزع.

وعدي (تُجْزَوْنَ) إلى (مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) بدون الباء، خلافاً لقوله بعده: (كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) [الطور: ١٩] ليشمل القصر مفعول الفعل المقصور، أي تجزون مثل عملكم لا أكثر منه فينتفي الظلم عن مقدار الجزاء كما انتفى الظلم عن أصله، ولهذه الخصوصية لم يعلق معمول الفعل بالباء إذ جعل بمنزلة نفس الفعل^(١).

(١). التحرير والتنوير ٢٧: ٤٤.

١١. قاعدة: (قد يُتركُ طريقَةُ القَصْرِ إيماءً إلى أَنَّ المقامَ لا يقبلُ الشُّرْكَةَ،

فإذا كان الفعل مقصوراً في نفسه فارتكابُ طريقِ القَصْرِ لغوٌ مِنَ الكلامِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) [الفاتحة: ٥] قال: (والحصر المستفاد من التقديم في قوله: (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) حصر ادعائي للمبالغة لعدم الاعتداد بالاستعانات المتعارفة بين الناس بعضهم ببعض في شؤونهم، ومعنى الحصر هنا لا نستعين على عظام الأمور التي لا يستعان فيها بالناس إلا بالله تعالى.

ويفيد هذا القصر فيهما التعريض بالمشركين الذين يعبدون غير الله ويستعينون بغيره؛ لأنهم كانوا فريقين منهم من عبد غير الله على قصد التشريك، إلا أن ولعه واستهتاره بغير الله تعالى أنساه عبادة الله تعالى كما عبدت سبأ الشمس وعبد الفرس النور والظلمة، وعبد القبط العجل وأهلوا الفراعنة، وعبدت أمم السودان الحيوانات كالثعابين. ومن المشركين من أشرك مع عبادة الله عبادة غيره وهذا حال معظم العرب ممن عبد الأصنام أو عبد الكواكب، فقد عبدت ضبة وتيم وعكل الشمس، وعبدت كنانة القمر، وعبدت لحم وخزاعة وبعض قريش الشعري، وعبدت تميم الدبران، وعبدت طيء الثريا، وهؤلاء كلهم جعلوا الآلهة بزعمهم وسيلة يتقربون بها إلى الله تعالى، فهؤلاء جمعوا العبادة والاستعانة بهم؛ لأن جعلهم وسيلة إلى الله ضرب من الاستعانة، وإنما قلنا إن استفادة الرد على المشركين ونحوهم بطريق التعريض أي بطريق عرض الكلام؛ لأن القصر الحقيقي لا يصلح أن يكون لرد الاعتقاد إلا تعريضاً؛ لأن معناه حاصل على الحقيقة كما أشار إليه السلكوتي في «حاشية التفسير».

فإن قلت: كيف أمرنا بأن لا نعبد إلا الله ولا نستعين إلا به حسبما تشير إليه هذه الآية، وقد ورد في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم لما علم عبد الله بن عباس قال له «إذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله»

فلم يأت بصيغة قصر. قلت قد ذكر الشيخ الجدد قدس الله روحه في تعليقه على هذا الحديث أن ترك طريقة القصر إيماء إلى أن المقام لا يقبل الشك وأن من حق السؤال أن لا يكون إلا لله القادر العليم، وقد قال علماء البلاغة إذا كان الفعل مقصوراً في نفسه فارتكاب طريق القصر لغو من الكلام اهـ. وأقول تفتية على أثره: إن مقام الحديث غير مقام الآية فمقام الحديث مقام تعليم خاص لمن نشأ وشب وترجل في الإسلام، فتقرر قصر الحكم لديه على طرف الثمام، ولذلك استغنى عنه، وأما مقام هذه الآية فمقام مفتتح الوحي والتشريع واستهلال الوعظ والتفريع، فناسب تأكيد الحكم بالقصر مع التعريض بحال الشرك الشنيع على أن تعليق الأمر بهما في جواب الشرط على حصول أي سؤال وأية استعانة يفيد مفاد القصر تعريضاً بالمشركين^(١).

١٢. قاعدة: (القصر من الإيجاز لأنه قائم مقام جملتين: جملة إثبات

للمقصود، وجملة نفيه عما سواه)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله تعالى: (وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ) [فاطر: ٤٣] قال: (واعلم أن قوله تعالى: (وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ) قد جعل في علم المعاني مثلاً للكلام الجاري على أسلوب المساواة دون إيجاز ولا إطناب. وأول من رأته مثل بهذه الآية للمساواة هو الخطيب القزويني في «الإيضاح» وفي «تلخيص المفتاح»، وهو مما زاده على ما في «المفتاح» ولم يمثل صاحب «المفتاح» للمساواة بشيء ولم أدر من أين أخذه القزويني فإن الشيخ عبد القاهر لم يذكر الإيجاز والإطناب في كتابه.

(١). التحرير والتنوير ١: ١٨٥.

وإذ قد صرح صاحب «المفتاح» «أن المساواة هي متعارف الأوساط وأنه لا يحمد في باب البلاغة ولا يذم» فقد وجب القطع بأن المساواة لا تقع في الكلام البليغ بله المعجز. ومن العجيب إقرار العلامة التفتازاني كلام صاحب «تلخيص المفتاح» وكيف يكون هذا من المساواة وفيه جملة ذات قصر والقصر من الإيجاز لأنه قائم مقام جملتين: جملة إثبات للمقصود، وجملة نفيه عما سواه، فالمساواة أن يقال: يحيق المكر السيء بالماكرين دون غيرهم، فما عدل عن ذلك إلى صيغة القصر فقد سلك طريقة الإيجاز.

وفيه أيضاً حذف مضاف إذ التقدير: ولا يحيق ضر المكر السيء إلا بأهله على أن في قوله: بأهله إيجازاً لأنه عوض عن أن يقال: بالذين تقلدوه. والوجه أن المساواة لم تقع في القرآن وإنما مواقعها في محادثات الناس التي لا يعبأ فيها بمراعاة آداب اللغة^(١).

قال أبو هلال العسكري: (والإيجاز: القصر والحذف نوعا الإيجاز، فالقصر تقليل الألفاظ، وتكثير المعاني)^(٢).

وقال: (ومما يدخل في هذا الباب المساواة، وهو أن تكون المعاني بقدر الألفاظ، والألفاظ بقدر المعاني لا يزيد بعضها على بعض، وهو المذهب المتوسط بين الإيجاز والإطناب؛ وإليه أشار القائل بقوله: كأنَّ ألفاظه قوالب لمعانيه؛ أي لا يزيد بعضها على بعض.

(١). التحرير والتنوير ٢٢: ٣٣٦.

(٢). الصناعتين الكتابة والشعر لأبي هلال العسكري: ١٧٥.

فما في القرآن من ذلك قوله عز وجل: (حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ) [الرحمن: ٧٢]، وقوله تعالى: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) [القلم: ٩]، ومثله كثير (١).

المبحث الثاني: قواعد في الحصر والتقديم

١٣. قاعدة: (تقديم المَعْمُولِ يُفِيدُ الْحَصْرَ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الزمخشري والسيوطي وابن عاشور، فقد قال السيوطي: (كاد أهلُ البيان يطبقون على أن تقديم المَعْمُولِ يفيد الحصر، سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً، ولهذا قيل في: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) [الفاتحة: ٥] معناه نخصك بالعبادة والاستعانة.

وفي: (لِإِلَهِ اللَّهِ تُحْشَرُونَ) [آل عمران: ١٥٨] معناه إليه لا لغيره وفي: (لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً) [البقرة: ١٤٣]، أخرت الصلة في الشهادة الأولى، وقدمت في الثانية، لأن الغرض في الأولى إثبات شهادتهم، وفي الثانية إثبات اختصاصهم بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم عليهم.

وخالف في ذلك ابنُ الحاجب، فقال في شرح المفصل: الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديم المَعْمُولِ وَهُمْ، واستدل على ذلك بقوله: (فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ) [الزمر: ٢]، (بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ) [الزمر: ٦٦].

(١). الصناعتين الكتابة والشعر لأبي هلال العسكري: ١٧٩.

ورد هذا الاستدلال بأن (مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ) أغنى عن إعادة الحصر، كما قال الله تعالى: (وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ) [الحج: ٧٧]، وقال: (أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) [يوسف: ٤٠].

بل قوله: (بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ) أقوى من أدلة الاختصاص، فإن قبلها: (لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ) [الزمر: ٦٥]، فلو لم يكن للاختصاص وكان معناها أعبد الله لما حصل الإضراب الذي هو معنى بل.

واعترض أبو حيان على مدعي الاختصاص بنحو: (أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ) [الزمر: ٦٤]، وأجيب بأنه لما كان مَنْ أَشْرَكَ بالله غيره كأنه لم يعبد الله كان أمرهم بالشرك كأنه أمر بتخصيص غير الله بالعبادة.

ورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص بقوله: (كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ) [الأنعام: ٨٤].

وهو من أقوى ما ردّ به. وأجيب بأنه لا يدعى فيه اللزوم، بل الغلبة، وقد يخرج الشيء عن الغالب.

قال الشيخ بهاء الدين: وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في آية واحدة، وهي (أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. بَلِ إِيَّاهُ تَدْعُونَ) [الأنعام: ٤٠. ٤١]، فإن التقديم في الأولى قطعاً ليس للاختصاص، وفي إياه قطعاً للاختصاص.

وقال والده الشيخ تقي الدين في كتاب الاقتصاص بين الحصر والاختصاص: اشتهر كلام الناس في أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص، ومن الناس من ينكر ذلك ويقول: إنما يفيد الاهتمام، وقد قال سيبويه في كتابه: وهم يقدمون ما هم به أعنى.

والبيان على إفادة الاختصاص، ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر، وليس كذلك، وإنما الاختصاص شيء آخر، والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر، وإنما عبّروا بالاختصاص.

والفرق بينهما أن الحصر نفى غير المذكور وإثبات المذكور.
والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه، وبيان ذلك أن الاختصاص
افتعال من الخصوص: والخصوص مركب من شيئين: أحدها عام مشترك بين
شيئين أو أشياء.

والثاني معنى مُنْضَمٌّ إليه يفصله عن غيره، كضرب زيد، فإنه أخص من
مطلق الضرب.

فإذا قلتَ ضربت زيداً أخبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص،
فصار ذلك الضرب المخبر به خاصاً لما انضم إليه منك ومن زيد، وهذه المعاني
الثلاثة، أعني مطلق الضرب، وكونه واقعاً منك، وكونه واقعاً على زيد، قد يكون
قصد المتكلم لها ثلاثتها على السواء.

وقد يرجح قصده لبعضها على بعض، ويُعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه، فإن
الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به، وأنه هو الأرجح في غرض المتكلم، فإذا
قلت: زيداً ضربت عُلِمَ أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود.

ولا شك أن كل مركب من خاص وعام له جهتان، فقد يقصد من جهة
عمومه، وقد يقصد من جهة خصوصه.

والثاني هو الاختصاص، وأنه هو الأهم عند المتكلم، وهو الذي قصد إفادته
السامع من غير تعرض ولا قصد لغيره لإثبات ولا نفي، ففي الحصر معنى زائد
عليه، وهو نفى ما عدا المذكور، وإنما جاء هذا في: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحة: ٥]،
للعلم بأن قائله لا يعبدون غير الله، ولذا لم يطرد في بقية الآيات.

فإن قوله: (أَفْعَيْرَ دِينَ اللَّهِ يَبْعُونَ) [آل عمران: ٨٣]، لو جُعل في معنى ما
يبغون إلا غير دين الله، وهمزة الإنكار داخله عليه، لزم أن يكون المنكر الحصر،
لا مجرد بغيتهم غير دين الله، وليس المراد.

وكذلك: (آلهةٌ دونَ الله تُريدون) [الصافات: ٨٦]، المنكر إرادتهم آلهة دون الله من غير حصر وقد قال الزمخشري في: (وبالآخرة هم يوقنون) [البقرة: ٤]. في تقديم الآخرة وبناء يوقنون على هُـم تعريض بأهل الكتاب وبما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته، وأن قولهم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه مَنْ آمَن بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك. وهذا الذي قاله الزمخشري في غاية الحسن. وقد اعترض عليه بعضهم، فقال: تقديم الآخرة أفاد أن إيقانهم مقصور على أنه إيقان بالآخرة لا غيرها. وهذا الاعتراض من قائله مبني على ما فهمه من أن تقديم المعمول يفيد الحصر، وليس كذلك.

ثم قال المعارض: وتقديم هم أفاد أن هذا القصر يختص بهم، فيكون إيقان غيرهم بالآخرة إيماناً بغيرها حيث قالوا: (لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً) [البقرة: ٨٠].

وهذا منه أيضاً استمرار على ما في ذهنه من الحصر، أي أن المسلمين لا يوقنون إلا بالآخرة، وأهل الكتاب يوقنون بها وبغيرها. وهذا فهم عجيب ألجأه إليه فهمه الحصر، وهذا ممنوع، وعلى تقدير تسليمه فالحصر على ثلاثة أقسام:

أحدها: بما وإلا، كقوله: (ما قام إلا زيد) صريح في نفي القيام من غير زيد، ومقتضى إثبات القيام لزيد، قيل بالمنطوق، وقيل بالمفهوم، وهو الصحيح لكنه أقوى المفاهيم، لأن (إلا) موضوعة للاستثناء وهو الإخراج، فدلالته على الإخراج بالمنطوق لا بالمفهوم، ولكن الإخراج من عدم القيام ليس هو عين القيام، بل قد يستلزمه، فلذلك رجحنا أنه بالمفهوم، والتبس على بعض الناس لذلك، فقال: إنه بالمنطوق.

والثاني: الحصر بإنما، وهو قريب من الأول فما نحن فيه، وإن كان جانبُ الإثبات فيه أظهر، فكأنه يفيد إثبات قيام زيد إذا قلت: إنما قام زيد بالمنطوق ونفيه عن غيره بالمفهوم.

الثالث: الحصر الذي قد يفيد التقديم، وليس على تقدير تسليمه مثل الحصر في الأولين، بل هو في قوة جملتين: إحداهما ما صُدِّرَ به الحكم نفيًا كان أو إثباتًا، وهو المنطوق.

والأخرى ما فهم من التقديم، والحصر يقتضي نفي المنطوق دون ما دل عليه من المفهوم، لأن المفهوم لا مفهوم له.

فإذا قلت: أنا لا أكرم إلا إياك، أفاد التعريض بأن غيرك يكرم غيره، ولا يلزم أنك لا تكرمه، وقد قال تعالى: (الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً)، أفاد أن العفيف قد ينكح غير الزانية، وهو ساكت عن نكاحه الزانية، فقال سبحانه بعده: (وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ) [النور: ٣]، بيانًا لما سكت عنه في الأولى، فلو قال: " بالآخرة يوقنون " أفاد بمنطوقه إيقانهم بها، ومفهومه عند مَنْ يزعم أنهم لا يوقنون بغيرها، وليس ذلك مقصوداً بالذات.

والمقصود بالذات قوة إيقانهم بالآخرة حتى صار غيرها عندهم كالمدهحوض، فهو حصر مجازي، وهو دون قولنا: يُوقِنُونَ بالآخرة دون غيرها، فاضبط هذا، وإياك أن تجعل تقديره لا يوقنون إلا بالآخرة.

إذا عرفت هذا فتقديم "هم" أفاد أن غيرهم ليس كذلك، فلو جعلنا التقدير لا يوقنون إلا بالآخرة كان المقصود المهم النفي، فيتسلط المفهوم عليه، فيكون المعنى إفادة أن غيرهم يوقن بغيرها، كما زعم المعترض، ويطرح إفهام أنه لا يوقن بالآخرة.

ولا شك أن هذا ليس بمبراد، بل المراد إفهام أن غيرهم لا يُوقِن بالآخرة، فلذلك حافظنا على أن الغرض الأعظم إثبات الإيقان بالآخرة، ليتسلط المفهوم

عليه، وأن المفهوم لا يتسلط على الحصر، لأن الحصر لم يدل عليه بجملة واحدة، مثل ما وإلا، ومثل إنما، وإنما دل عليه بمفهوم مستفاد من منطوق، وليس أحدهما متقيداً بالآخر حتى نقول: إن المفهوم أفاد نفي الإيقان المحصور، بل أفاد نفي الإيقان مطلقاً عن غيرهم، وهذا كله على تقدير تسليم الحصر، ونحن نمنع ذلك، ونقول: إنه اختصاص، وإن بينهما فرقاً^(١).

وعند قوله تعالى: (قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ) [ص: ٨٤] قال أبو حيان: (وَالْحَقُّ أَقُولُ: اعتراض بين القسم وجوابه. قال الزمخشري: ومعناه: ولا أقول إلا الحق. انتهى، لأن عنده تقدم المفعول يفيد الحصر. والحق المقسم به إما اسمه تعالى الذي في قوله: (أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ) [النور: ٢٥]، أو الذي هو نقيض الباطل. وقيل: فالحق منصوب على الإغراء، أي فالزموا الحق)^(٢).

وعند قوله عز وجل: (ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ) [الحاقة: ٣١] قال: (قال الزمخشري: ثم لا تصلوه إلا الجحيم، وهي النار العظمى، لأنه كان سلطاناً يتعظم على الناس. يقال: صلي النار وصلاته النار. انتهى، وإنما قدره لا تصلوه إلا الجحيم، لأنه يزعم أن تقديم المفعول يدل على الحصر. وقد تكلمنا معه في ذلك عند قوله: إياك نعبد، وليس ما قاله مذهبا لسيبويه ولا لحذاق النحاة)^(٣).

وعند قوله عز وجل: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) [الفاتحة: ٥] قال: (إياك مفعول مقدم، والزمخشري يزعم أنه لا يقدم على العامل إلا للتخصيص، فكأنه قال: ما نعبد إلا إياك، وقد تقدم الرد عليه في تقديره بسم الله أتلو، وذكرنا نص

(١). معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ١: ١٤٢.

(٢). البحر المحيط ٩: ١٧٦.

(٣). البحر المحيط ١٠: ٢٦١.

سيبويه هناك. فالتقديم عندنا إنما هو للاعتناء والاهتمام بالمفعول. وسب أعرابي آخر فأعرض عنه وقال: إياك أعني، فقال له: وعنك أعرض، فقدا الأهم^(١). وقال: (الباء في بسم الله للاستعانة، نحو كتبت بالقلم، وموضعها نصب، أي بدأت، وهو قول الكوفيين، وكذا كل فاعل بدئ في فعله بالتسمية كان مضمرًا لا بدأ، وقدره الزمخشري فعلا غير بدأت وجعله متأخرًا، قال: تقديره بسم الله أقرأ أو أتلو، إذ الذي يجيء بعد التسمية مقروء، والتقديم على العامل عنده يوجب الاختصاص، وليس كما زعم. قال سيبويه، وقد تكلم على ضربت زيدا ما نصه: وإذا قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك، يعني تأخيره عربياً جيداً وذلك قولك زيدا ضربت. والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير، سواء مثله في ضرب زيد عمر، أو ضرب زيدا عمر، وانتهى، وقيل موضع اسم رفع التقدير ابتدائي بأبت، أو مستقر باسم الله، وهو قول البصريين، وأي التقديرين أرجح يرجح الأول، لأن الأصل في العمل للفعل، أو الثاني لبقاء أحد جزأي الإسناد^(٢).

وعند قوله عز وجل: (إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ. ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ) [الغاشية: ٢٥]. [٢٦] قال: (ولما كان من مذهب الزمخشري أن تقديم المفعول يفيد الحصر، قال معناه: أن إياهم ليس إلا إلى الجبار المقتدر على الانتقام، وأن حسابهم ليس بواجب إلا عليه تعالى، وهو الذي يحاسب على النقيير والقطمير، ومعنى الوجوب: الوجوب في الحكمة، والله أعلم)^(٣).

(١). البحر المحيط ١: ٤٢.

(٢). البحر المحيط ١: ٢٩.

(٣). البحر المحيط ١٠: ٤٦٦.

وعند قوله سبحانه: (وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ) [البقرة: ٤٠] قال ابن عاشور: (فتقديم المفعول هنا متعين للاختصاص ليحصل من الجملة إثبات ونفي، واختير من طرق القصر طريق التقديم دون ما وإلا ليكون الحاصل بالمنطوق هو الأمر برهبة الله تعالى ويكون النهي عن رهبة غيره حاصلًا بالمفهوم، فإنهم إذا رهبوا الله تعالى حرصوا على الإيفاء بالعهد، ولما كانت رهبتهم أحبارهم تمنعهم من الإيفاء بالعهد، أدمج النهي عن رهبة غير الله مع الأمر برهبة الله تعالى في صيغة واحدة) (١).

وعند قوله عز وجل: (قُلْ أَبِاللّٰهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ) [التوبة: ٦٥] قال: (وتقديم المفعول وهو (أبالله) على فعله العامل فيه لقصد قصر التعيين؛ لأنهم لما أتوا في اعتذارهم بصيغة قصر تعيين جيء في الرد عليهم بصيغة قصر تعيين لإبطال مغالطتهم في الجواب، فأعلمهم بأن لعبهم الذي اعترفوا به ما كان إلا استهزاء بالله وآياته ورسوله لا بغير أولئك، فقصر الاستهزاء على تعلقه بمن ذكر اقتضى أن الاستهزاء واقع لا محالة؛ لأن القصر قيد في الخبر الفعلي، فيقتضي وقوع الفعل، على ما قرره عبد القاهر في معنى القصر الواقع في قول القائل: أنا سعت في حاجتك وأنه يؤكد بنحو: وحدي، أو لا غيري، وأنه يقتضي وقوع الفعل فلا يقال: ما أنا قلت هذا ولا غيري، أي ولا يقال: أنا سعت في حاجتك وغيري، وكذلك هنا لا يصح أن يفهم أبالله كنتم تستهزئون أم لم تكونوا مستهزئين) (٢).

وعند قوله تعالى: (بَلِ اللّٰهُ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ) [الزمر: ٦٦] قال: (وتقديم المفعول على (فاعبد) لإفادة القصر، كما تقدم في قوله: (قُلِ اللّٰهُ أَعْبُدْ)

(١). التحرير والتنوير ١: ٤٥٤.

(٢). التحرير والتنوير ١٠: ٢٥١.

في هذه السورة [١٤]، أي أعبد الله لا غيره، وهذا في مقام الرد على المشركين كما تضمنه قوله: (قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ) [الزمر: ٦٤] ^(١). وعند قوله تعالى: (أَمْ لِلْإِنْسَانِ مَا تَمَنَّى. فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى) [النجم: ٢٤-٢٥] قال: (وتقديم المجرور في للإنسان ما تمنى، لأن محط الإنكار هو أمنيته أن تجري الأمور على حسب أهوائهم فلذلك كانوا يعرضون عن كل ما يخالف أهواءهم. فتقديم المفعول هنا لإفادة القصر وهو قصر قلب، أي ليس ذلك مقصوداً عليهم كما هو مقتضى حالهم فنزلوا منزلة من يرون الأمور تجري على ما يتمنون، أي بل أمني الإنسان بيد الله يعطي بعضها ويمنع بعضها كما دل عليه التفريع عقبه بقوله: (فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى)) ^(٢).

قال الزركشي: (لا تخص إفادة الحصر بتقديم الضمير المبتدأ، بل هو كذلك إذا تقدم الفاعل أو المفعول أو الجار أو المجرور المتعلقة بالفعل، ومن أمثلته قوله تعالى: (قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا) [الملك: ٢٩]، فإن الإيمان لما لم يكن منحصرًا في الإيمان بالله، بل لا بد معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر وغيره مما يتوقف صحة الإيمان عليه، بخلاف التوكل فإنه لا يكون إلا على الله وحده، لتفرده بالقدرة والعلم القديمين الباقيين قدم الجار والمجرور فيه ليؤذن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره؛ لأن غيره لا يملك ضرراً ولا نفعاً فيتوكل عليه، ولذلك قدم الظرف في قوله: (لَا فِيهَا عِوَجٌ) [الصفات: ٤٧] ليفيد النفي عنها فقط واختصاصها بذلك، بخلاف تأخيره في: (لَا رَبَّ فِيهِ)

(١). التحرير والتنوير ٢٤: ٦٠.

(٢). التحرير والتنوير ٢٧: ١١١.

[البقرة: ٢] لأن نفي الريب لا يختص بالقرآن، بل سائر الكتب المنزلة كذلك)^(١).

١٤. قاعدة (تقديم المفعول مع اشتغال فعله بضميره أكد في إفادة التقديم الحصر من تقديم المفعول على الفعل غير المشتغل بضميره)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ) [البقرة: ٤٠] قال: (وتقديم المفعول مع اشتغال فعله بضميره أكد في إفادة التقديم الحصر من تقديم المفعول على الفعل غير المشتغل بضميره، فإيائي ارهبون أكد من نحو إيائي ارهبوا كما أشار إليه صاحب «الكشاف» إذ قال: «وهو من قولك زيدا رهبتة وهو أوكد في إفادة الاختصاص من (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحة: ٥] اهـ. ووجهه عندي أن تقديم المفعول يحتمل الاختصاص، إلا أن الأصل فيه أن يدل على الاختصاص إلا إذا أقامت القرينة على التَّقْوِي فَإِذَا كَانَ مَعَ التَّحْدِيدِ اشْتِغَالَ الْفِعْلِ بِضَمِيرِ الْمَقْدَمِ نَحْوُ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ كَانَ الْاِخْتِصَاصُ أَوْكَدَ أَيْ كَانَ اِحْتِمَالُ التَّقْوِي أَوْفَى وَذَلِكَ لِأَنَّ إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَى الضَّمِيرِ بَعْدَ إِسْنَادِهِ إِلَى الظَّاهِرِ الْمَتَقَدِّمِ يَفِيدُ التَّقْوِي فَتَعَيَّنَ أَنَّ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ لِلْاِخْتِصَاصِ دُونَ التَّقْوِي، إِذِ التَّقْوِي قَدْ حَصَلَ بِإِسْنَادِ الْفِعْلِ أَوَّلًا إِلَى الْاسْمِ أَوْ الظَّاهِرِ الْمَتَقَدِّمِ.

وثانياً إلى ضمير المتقدم ولهذا لم يقل صاحب «الكشاف» وهو أكثر اختصاصاً ولا أقوى اختصاصاً إذ الاختصاص لا يقبل التقوية بل قال وهو أوكد في إفادة الاختصاص أي أن إفادته اختصاص أقوى لأن احتمال كون التقديم للتقوى قد صار مع الاشتغال ضعيفاً جداً. ولسنا ندعي أن الاشتغال متعين

(١). البرهان في علوم القرآن ٢: ٤١٤.

للتخصيص فإنه قد يأتي بلا تخصيص في نحو قوله تعالى: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) [القمر: ٤٩]، وقوله: (أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ) [القمر: ٢٤] وقول زهير: فَكُلًّا أَرَاهُمْ أَصْبَحُوا يَعْقِلُونَهُ ... صَحِيحَاتٍ مَّالٍ طَالِعَاتٍ بِمَخْرَمٍ

لظهور أن لا معنى للتخصيص في شيء مما ذكرنا غير أن الغالب أن يكون التقديم مع صيغة الاشتغال للتخصيص، إذ العرب لا تقدم المفعول غالباً إلا لذلك، ولا التفات إلى ما وجه به صاحب «المفتاح» أن احتمال المفعول في الاشتغال التخصيص والتقوى باق على حاله ولكنك إن قدرت الفعل المحذوف متقدماً على المفعول كان التقديم للتقوى وإن قدرته بعد المفعول كان التقديم للتخصيص، فإنه بناء على حالة موقع الفعل المقدر مع أن تقدير الفعل اعتبار لا يلاحظه البلغاء، ولأنهم ينصبون على موقعه قرينة فتعين أن السامع إنما يعتد بالتقديم المحسوس وبتكرير التعلق، وأما الاعتداد بموقع الفعل المقدر فحوالة على غير مشاهد؛ لأن التقديم إن كان بنية المتكلم فلا قبل للسامع بمعرفة نيته، ولا يصح أن يكون الخيار في التقديم للسامع^(١).

١٥. قاعدة: (تقديم المجرور يفيد الحصر)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ) [البقرة: ٢٨٥] قال: (وجعل المصير إلى الله تمثيلاً للمصير إلى أمره ونهيهِ، كقوله: (وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فَوْقَاهُ حِسَابَهُ) [النور: ٣٩] وتقديم المجرور لإفادة الحصر: أي المصير إليك لا إلى غيرك، وهو قصر حقيقي قصدوا به لازم فائدته، وهو أنهم عالمون بأنهم صائرون إليه، ولا يصيرون إلى غيره ممن يعبدهم أهل الضلال)^(٢).

(١). التحرير والتنوير ١: ٤٥٤.

(٢). التحرير والتنوير ٣: ١٣٤.

وعند قوله سبحانه: (إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ) [التوبة: ٥٩] قال: (تعليل. أي لأننا راغبون فضله. وتقديم المجرور لإفادة القصر، أي إلى الله راغبون لا إلى غيره، والكلام على حذف مضاف، تقديره: إنا راغبون إلى ما عينه الله لنا لا نطلب إعطاء ما ليس من حقنا) ^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَقَالَ مُوسَى يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ) [يونس: ٨٤] قال: (فتقديم المجرور على متعلقه في قوله: (فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا) لإفادة القصر، وهو قصر إضافي يفسره قوله: (عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ) [يونس: ٨٣]، فال المعنى إلى نهيهم عن مخافة فرعون) ^(٢).

وعند قوله تعالى: (لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ) [الرعد: ٢٢] قال: (جملة خبرا عن اسم الإشارة. وقدم المجرور على المبتدأ للدلالة على القصر، أي لهم عقبي الدار لا للمتصفين بأضداد صفاتهم، فهو قصر إضافي) ^(٣).

وعند قوله تعالى: (وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ) [الحجر: ١١] (وتقديم المجرور على (يَسْتَهْزِئُونَ) يفيد القصر للمبالغة، لأنهم لما كانوا يكثرُونَ الاستهزاء برسولهم وصار ذلك سجية لهم نزلوا منزلة من ليس له عمل إلا الاستهزاء بالرسول) ^(٤).

وعند قوله سبحانه: (إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ) [مريم: ٤٠] قال: (وبذلك كان موقع جملة (وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ) بيّناً، فالتقديم مفيد القصر، أي لا يرجعون إلى غيرنا. ومحمل هذا التقديم بالنسبة إلى المسلمين

(١). التحرير والتنوير ١٠: ٢٣٤.

(٢). التحرير والتنوير ١١: ٢٦٢.

(٣). التحرير والتنوير ١٣: ١٣٠.

(٤). التحرير والتنوير ١٤: ٢٣.

الاهتمام ومحمله بالنسبة إلى المشركين القصر كما تقدم في قوله: (إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ
الْأَرْضَ) ^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ
تُظْهِرُونَ) [الروم: ١٨] قال: (وتقديم المجرور في (وَلَهُ الْحَمْدُ) لإفادة القصر
الادعائي لجنس الحمد على الله تعالى لأن حمده هو الحمد الكامل على نحو
قولهم: فلان الشجاع، كما تقدم في طالعة سورة الفاتحة. ولك أن تجعل التقديم
للاهتمام بضمير الجلالة) ^(٢).

وعند قوله سبحانه: (لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ) [الصافات: ٦١] قال:
(واللام في لمثل لام التعليل. وتقديم المجرور على عامله لإفادة القصر، أي لا
لعمل غيره، وهو قصر قلب للرد على المشركين الذين يحسبون أنهم يعملون
أعمالاً صالحة يتفاخرون بها من الميسر، قال تعالى: (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ
أَعْمَالاً الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً)
[الكهف: ١٠٣-١٠٤]. والمعنى: لنوال مثل هذا، فحذف مضاف لدلالة اللام
على معناه) ^(٣).

وعند قوله تعالى: (رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ) [الممتحنة:
٤] قال: (وتقديم المجرور على هذه الأفعال لإفادة القصر، وهو قصر بعضه
ادعائي، وبعضه حقيقي، كما تصرف إليه القرينة) ^(٤).

(١). التحرير والتنوير ١٦: ١١١.

(٢). التحرير والتنوير ٢١: ٦٦.

(٣). التحرير والتنوير ٢٣: ١٢٠.

(٤). التحرير والتنوير ٢٨: ١٤٧.

وعند قوله سبحانه: (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ) [المالك: ١٩] قال: (وتقديم (بِكُلِّ شَيْءٍ) على متعلقه لإفادة القصر الإضافي، وهو قصر قلب رداً على من يزعمون أنه لا يعلم كل شيء، كالذين قيل لهم: (وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ) [المالك: ١٣] (١).

وعند قوله سبحانه: (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَدْخَلُوا نَاراً فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَاراً) [نوح: ٢٥] قال: (وقدم (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ) على عامله لإفادة القصر، أي أغرقوا فأدخلوا نارا من أجل مجموع خطيئاتهم، لا مجرد استجابة دعوة نوح التي ستذكر عقب هذا، ليعلم أن الله لا يقر عباده على الشرك بعد أن يرسل إليهم رسولاً، وإنما تأخر عذابهم إلى ما بعد دعوة نوح لإظهار كرامته عند ربه بين قومه ومسرة له وللمؤمنين معه، وتعجيلاً لما يجوز تأخيره) (٢).

وعند قوله سبحانه: (إِلَىٰ رَبِّكَ مُنْتَهَاهَا) [النازعات: ٤٤] قال: (وتقديم المجرور على المبتدأ في قوله: (إِلَىٰ رَبِّكَ مُنْتَهَاهَا) لإفادة القصر، أي لا إليك، وهذا قصر صفة على موصوف.

والمنتهى: أصله مكان انتهاء السير، ثم أطلق على المصير لأن المصير لازم للانتهاء قال تعالى: (وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ) [النجم: ٤٢] ثم توسع فيه فأطلق على العلم، أي لا يعلمها إلا الله، فقوله: منتهاها هو في المعنى على حذف مضاف، أي علم وقت حصولها كما دل عليه قوله: (أَيَّانَ مُرْسَاهَا) [النازعات:

(١). التحرير والتنوير ٢٩: ٤٠.

(٢). التحرير والتنوير ٢٩: ٢١٢.

٤٢، ويجوز أن يكون منتهاها بمعنى بلوغ خبرها كما يقال: أنهيت إلى فلان
حادثة كذا، وانتهى إلي نأ كذا^(١).

وعند قوله تعالى: (قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ) [الأنعام:
١٤٩] قال: (وتقديم المجرور على المبتدأ لإفادة الاختصاص، أي: لله لا لكم،
ففهم منه أن حجتهم داحضة.

والحجة: الأمر الذي يدل على صدق أحد في دعواه وعلى مصادفة
المستدل وجه الحق^(٢).

وعند قوله تعالى: (وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا) [الأعراف:
٨٩] قال: (وتقديم الجار والمجرور على فعل (تَوَكَّلْنَا) لإفادة الاختصاص تحقيقاً
لمعنى التوحيد ونبذ غير الله، ولما في قوله: (عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا) من التفويض إليه في
كفايتهم أمر أعدائهم^(٣).

وعند قوله سبحانه: (وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ)
[الأنفال: ٢٤] قال: (وتقديم متعلق (تُحْشَرُونَ) عليه لإفادة الاختصاص أي:
إليه إلى غيره تحشرون، وهذا الاختصاص للكناية عن انعدام ملجأ أو مخبأ
تلتجئون إليه من الحشر إلى الله فكفى عن انتفاء المكان بانتفاء محشور إليه غير
الله بأبداع أسلوب، وليس الاختصاص لرد اعتقاد، لأن المخاطبين بذلك هم
المؤمنون، فلا مقتضى لقصر الحشر على الكون إلى الله بالنسبة إليهم^(٤).

(١). التحرير والتنوير ٣٠: ٩٦.

(٢). التحرير والتنوير ٨: ١٥١.

(٣). التحرير والتنوير ٩: ١١.

(٤). التحرير والتنوير ٩: ٣١٦.

وعند قوله تعالى: (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا) [يونس: ٤] قال الرازي: (يفيد الحصر، وأنه لا رجوع إلا إلى الله تعالى، ولا حكم إلا حكمه ولا نافذ إلا أمره)^(١).

١٦. قاعدة: (في الحصر يتعين تقديم المحصور)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) [آل عمران: ١٤٧] قال: (وقدم خبر (كان) على اسمها في قوله: وما كان قولهم إلا أن قالوا لأنه خبر عن مبتدأ محصور، لأن المقصود حصر أقوالهم حينئذ في مقالة ربنا اغفر لنا ذنوبنا فالقصر حقيقي لأنه قصر لقولهم الصادر منهم، حين حصول ما أصابهم في سبيل الله، فذلك القيد ملاحظ من المقام، نظير القصر في قوله تعالى: (إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا) [النور: ٥١] فهو قصر حقيقي مقيد بزمان خاص، تقييدا منطوقا به، وهذا أحسن من توجيه تقديم الخبر في الآية بأن المصدر المنسبك المؤول أعرف من المصدر الصريح لدلالة المؤول على النسبة وزمان الحدث،

بخلاف إضافة المصدر الصريح، وذلك جائز في باب (كان) في غير صيغ القصر، وأما في الحصر فمتعين تقديم المحصور)^(٢).

(١). تفسير الرازي ١٧: ٢٠٤.

(٢). التحرير والتنوير ٤: ١٢٠.

١٧. قاعدة: (تقديم المتعلق على عامله يُفيدُ القصر)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) [البقرة: ٢٨]

(أي يكون رجوعكم إليه، شبه الحضور للحساب برجوع السائر إلى منزله باعتبار أن الله خلق الخلق فكأنهم صعدوا من حضرته فإذا أحياهم بعد الموت فكأنهم أرجعهم إليه وهذا إثبات للحشر والجزاء.

وتقديم المتعلق على عامله مفيد القصر وهو قصر حقيقي سيق للمخاطبين لإفادتهم ذلك إذ كانوا منكرين ذلك وفيه تأييس لهم من نفع أصنامهم إياهم إذ كان المشركون يحتاجون المسلمين بأنه إن كان بعث وحشر فسيجدون الآلهة ينصرونهم) (١).

١٨. قاعدة: (تقديم المسند يُفيدُ الاختصاص)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن عاشور، فعند قوله تعالى: (لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) [البقرة: ٢٥٥] قال: (واللام للملك. والمراد بالسموات والأرض استغراق أمكنة الموجودات، فقد دلت الجملة على عموم الموجودات بالموصول وصلته، وإذا ثبت ملكه للعموم ثبت أنه لا يشذ عن ملكه موجود فحصل معنى الحصر، ولكنه زاده تأكيداً بتقديم المسند - أي لا لغيره - لإفادة الرد على أصناف المشركين، من الصابئة عبدة الكواكب كالسريان واليونان ومن مشركي العرب؛ لأن مجرد حصول معنى الحصر بالعموم لا يكفي في الدلالة على إبطال العقائد الضالة. فهذه الجملة أفادت تعليم

(١). التحرير والتنوير ١: ٣٧٧.

التوحيد بعمومها، وأفادت إبطال عقائد أهل الشرك بخصوصية القصر، وهذا بلاغة معجزة^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ) [الأنعام: ٥٢] قال: (وتقديم المسندين على المسند إليهما في قوله: (مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ) تقديم غير واجب لأن للابتداء بالنكرتين هنا مسوغا، وهو وقوعهما في سياق النفي، فكان تقديم المجرورين هنا اختياريا فلا بد له من غرض.

والغرض يحتمل مجرد الاهتمام ويحتمل الاختصاص. وحيث تأتي معنى الاختصاص هنا فاعتباره أليق بأبلغ كلام، ولذلك جرى عليه كلام «الكشاف» . وعليه فمعنى الكلام قصر نفي حسابهم على النبي صلى الله عليه وسلم ليفيد أن حسابهم على غيره وهو الله تعالى. وذلك هو مفاد القصر الحاصل بالتقديم إذا وقع في سياق النفي، وهو مفاد خفي على كثير لقلة وقوع القصر بواسطة التقديم في سياق النفي. ومثاله المشهور قوله تعالى: (لَا فِيهَا عُوقٌ) [الصفات: ٤٧] فإنهم فسروه بأن عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة، فالقصر قصر قلب.

وقد اجتمع في هذا الكلام خمسة مؤكدات. وهي (من) البيانة، و (من) الزائدة، وتقديم المعمول، وصيغة الحصر في قوله: ما عليك من حسابهم من شيء، والتأكيد بالتميم بنفي المقابل في قوله: وما من حسابك عليهم من شيء، فإنه شبيه بالتوكيد اللفظي. وكل ذلك للتنصيص على منتهى التبرئة من محاولة إجابتهم لاقتراحهم^(٢).

(١). التحرير والتنوير ٣: ٢٠.

(٢). التحرير والتنوير ٧: ٢٥٠.

وعند قوله سبحانه: (وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى) [الزمر: ١٧] قال: (وفي تقديم المسند من قوله: (هُمْ الْبُشْرَى) إفادة القصر، وهو مثل القصر في (أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ)) (١).

وعند قوله سبحانه: (وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ) [المنافقون: ٨] قال: (وتقديم المسند على المسند إليه في (وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ) لقصد القصر وهو قصر قلب، أي العزة لله ولرسوله وللمؤمنين لا لكم كما تحسبون) (٢).

وعند قوله سبحانه: (يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [التغابن: ١] قال: (فتقديم المسند على المسند إليه لإفادة تخصيصه بالمسند إليه، أي قصر تعلق لام الاستحقاق بالملك عليه تعالى فلا ملك لغيره، وهو قصر ادعائي مبني على عدم الاعتداد بما لغير الله من ملك لنقصه وعدم خلوه عن الحاجة إلى غيره من هو له بخلاف ملكه تعالى، فهو الملك المطلق الداخل في سلطانه كل ذي ملك.

وجملة (وَلَهُ الْحَمْدُ) مضمونها سبب لتسبيح الله ما في السماوات وما في الأرض، إذ التسبيح من الحمد، فلا جرم أن كان حمد ذوي الإدراك مختصا به تعالى إذ هو الموصوف بالجميل الاختياري المطلق فهو الحقيق بالحمد والتسبيح. فهذا القصر ادعائي، لعدم الاعتداد بحمد غيره لنقصان كمالاتهم، وإذا أريد بالحمد ما يشمل الشكر أو يفضي إليه كما في الحديث: «الحمد رأس الشكر لم يشكر الله عبد لم يحمده» وهو مقتضى المقام من تسفيه أحلام المشركين في

(١). التحرير والتنوير ٢٣: ٣٦٥.

(٢). التحرير والتنوير ٢٨: ٢٥٠.

عبادتهم غيره، فالشكر أيضاً مقصور عليه تعالى؛ لأنه المنعم الحق بنعم لا قبل لغيره بإسدائها، وهو المفيض على المنعمين ما ينعمون به في الظاهر، قال تعالى: (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) [النحل: ٥٣] ^(١).

وقال السيوطي: (تقديم المسند، ذكر ابن الأثير وابن النفيس وغيرهما أن تقديم الخبر

على المبتدأ يفيد الاختصاص).

ورد صاحب الفلك الدائر بأنه لم يقل به أحد، وهو ممنوع، فقد صرح السكاكي وغيره بأن تقديم ما رتبته التأخير يفيد، ومثّلوه بنحو: تميمي أنا ^(٢).

١٩. قاعدة: (تقديم المسند إليه يفيد الاختصاص)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الجرجاني والسيوطي وابن عاشور، فقد قال السيوطي: (تقديم المسند إليه على ما قال الشيخ عبد القاهر: قد يُقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي).

والحاصل -على رأيه- أن لها أحوالاً، أحدها: أن يكون المسند إليه معرفة والمسند مثبتاً، فيأتي التخصيص، نحو: أنا قُمتُ، وأنا سَعَيْتُ في حاجتك، فإن قصِدَ به قصر الأفراد أكد بنحو: وحدي، أو قصر القلب أكد بنحو: لا غيري. ومنه في القرآن: (بَلْ أَنْتُمْ مَكِيدِيكُمْ تَفْرَحُونَ) [النمل: ٣٦]، فإن ما قبله من قوله: (أَتُمَدُّونَ بِمَالٍ) [النمل: ٧٦]، ولفظ (بل) مشعر بالإضراب، يقتضي بأن

(١). التحرير والتنوير ٢٨: ٢٦١.

(٢). معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ١: ١٤١.

المراد بل أنتم لا غيركم، فإن المقصود نفي فرحه هو بالهدية لا إثبات الفرح لهم
بهديتهم. قاله في عروس الأفراح.

قال: وكذا قوله: (لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ) [التوبة: ١٠١]، أي لا يعلمهم
إلا نحن.

وقد يأتي للتقوية والتأكيد دون التخصيص، قال الشيخ بهاء الدين: ولا
يتميز ذلك إلا بما يقتضيه الحال وسياق الكلام.

ثانيها: أن يكون المسند منفيًا، نحو: أنت لا تكذب، فإنه أبلغ في نفي
الكذب من (لا تكذب) ومن (لا تكذب أنت).

وقد يفيد التخصيص، ومنه: (فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ) [القصص: ٦٦].

ثالثها: أن يكون المسند إليه نكرة مثبتًا، نحو: رجل جاءني، فيفيد
التخصيص إما بالجنس، أي لا امرأة، أو الوحدة، أي لا رجلان.

رابعها: أن يلي المسند إليه حرف النفي فيفيده، نحو: ما أنا قلت هذا، أي
لم أقله مع أن غيري قاله.

ومنه: (وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ) [هود: ٩١]، أي العزيز علينا رهطك لا
أنت، ولذا قال: (أَرْهَطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ) [هود: ٩٢].

هذا حاصل رأي الشيخ عبد القاهر، ووافقه السكاكي، وزاد شروطاً
وتفاصيل بسطناها في شرح ألفية المعاني^(١).

وعند قوله تعالى: (بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا وَهُمْ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ
هُمْ لَهَا عَامِلُونَ) [المؤمنون: ٦٣] قال ابن عاشور: (ووصف أعمال بجملة) هم
لها عَامِلُونَ) للدلالة على أنهم مستمررون عليها لا يقلعون عنها لأنهم ضروا بها
لكثرة انغماسهم فيها.

(١). معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ١: ١٤٠.

وجيء بالجملة الاسمية لإفادة الدوام على تلك الأعمال وثباتهم عليها. ويجوز أن يكون تقديم لها على عاملون لإفادة الاختصاص لقصر القلب، أي لا يعملون غيرها من الأعمال الصالحة التي دعوا إليها. ويجوز أن يكون للرعاية على الفاصلة لأن القصر قد أفيد بتقديم المسند إليه^(١).

وعند قوله تعالى: (فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانُ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِي اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ) [النمل: ٣٦] قال: (ومعنى: تفرحون يجوز أن يكون تسرون، ويجوز أن يكون تفتخرون، أي أنتم تعظم عندكم تلك الهدية لا أنا، لأن الله أعطاني خيرا منها).

وتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي في «أنتم تفرحون» لإفادة القصر، أي أنتم.

وهو الكناية عن رد الهدية. وتوعدهم وهددهم بأنه مرسل إليهم جيشاً لا قبل لهم بحربه^(٢).

وعند قوله سبحانه: (وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ) [القصص: ٦٨] قال: (وتقديم المسند إليه على خبره الفعلي يفيد القصر في هذا المقام إن لوحظ سبب النزول أي ربك وحده لا أنتم تختارون من يرسل إليكم).

وجوز أن يكون (مَا) من قوله: (مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ) موصولة مفعولاً لفعل (يختار) وأن عائد الموصول مجرور بـ (في) محذوفين. والتقدير: ويختار ما لهم فيه الخير، أي يختار لهم من الرسل ما يعلم أنه صالح بهم لا ما يشتهونه من رجالهم.

(١). التحرير والتنوير ١٨ : ٨١.

(٢). التحرير والتنوير ١٩ : ٢٦٩.

وجملة (مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ) استئناف مؤكد لمعنى القصر لئلا يتوهم أن الجملة قبله مفيدة مجرد التَّقْوَى. وصيغة ما كان تدل على نفي للكون يفيد أشد مما يفيد لو قيل: ما لهم الخيرة، كما تقدم في قوله تعالى: (وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا) في سورة مريم [٦٤] (١).

وعند قوله عز وجل: (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ) [الزمر: ٤٦] قال: (وجملة (أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ) خبر مستعمل في الدعاء. والمعنى: احكم بيننا. وفي تلقين هذا الدعاء للنبي صلى الله عليه وسلم إيماء إلى أنه الفاعل الحق. وتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي في قوله: (أَنْتَ تَحْكُمُ) لإفادة الاختصاص، أي أنت لا غيرك. وإذا لم يكن في الفريقين من يعتقد أن غير الله يحكم بين الناس في مثل هذا الاختلاف فيكون الرد عليه بمفاد القصر، تعين أن القصر مستعمل كناية تلويحية عن شدة شكيمتهم في العناد وعدم الإنصاف والانصياع إلى قواطع الحجج، بحيث إن من يتطلب حاكما فيهم لا يجد حاكما فيهم إلا الله تعالى.

وهذا أيضاً يومئ إلى العذر للرسول صلى الله عليه وسلم في قيامه بأقصى ما كلف به؛ لأن هذا القول إنما يصدر عمن بذل وسعه فيما وجب عليه، فلما لقنه ربه أن يقوله كان ذلك في معنى: أنك أبلغت وأديت الرسالة فلم يبق إلا ما يدخل تحت قدرة الله تعالى التي لا يعجزها الألداء أمثال قومك، وفيه تسلية للرسول صلى الله عليه وسلم وفيه وعيد للمعاندين) (٢).

(١). التحرير والتنوير ٢٠: ١٦٤.

(٢). التحرير والتنوير ٢٤: ٣١.

وعند قوله تعالى: (كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ) [الشورى: ١٣] قال: (وتقديم المسند إليه وهو اسم الجلالة على الخبر الفعلي لإفادة القصر ردّاً على المشركين الذين أحالوا رسالة بشر من عند الله، وحين أكبروا أن يكون الضعفة من المؤمنين خيراً منهم) ^(١).

وعند قوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ) [الفتح: ٢٤] قال: (وتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي لإفادة التخصيص، أي القصر، أي لم يكفهم عنكم ولا كفكم عنهم إلا الله تعالى، لا أنتم ولا هم فإنهم كانوا يريدون الشر بكم وأنتم حين أحطتم بهم كنتم تريدون قتلهم أو أسرهم، فإن دواعي امتداد أيديهم إليكم وامتداد أيديكم إليهم متوفرة، فلولا أن الله قدر موانع لهم ولكم لاشتبكتكم في القتال، فكف أيديهم عنكم بأن نبهكم إليهم قبل أن يفاجئوكم وكف أيديكم عنهم حين أمر رسوله صلى الله عليه وسلم بأن يعفو عنهم ويطلقهم) ^(٢).

وعند قوله سبحانه: (قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ) [الأنعام: ٦٤] قال: (وقدم المسند إليه على الخبر الفعلي لإفادة الاختصاص، أي الله ينجيكم لا غيره، ولأجل ذلك صرح بالفعل المستفهم عنه. ولولا هذا لاقتصر على قل الله. والضمير في منها للظلمات أو للحادثة. وزاد من كل كرب لإفادة التعميم، وأن الاقتصار على ظلمات البر والبحر بالمعنيين لمجرد المثال) ^(٣).

وعند قوله سبحانه: (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ) [الأنعام: ١٥١] قال: (وتقديم المسند إليه على المسند الفعلي. هنا لإفادة

(١). التحرير والتنوير ٢٥: ٥٥.

(٢). التحرير والتنوير ٢٦: ١٨٣.

(٣). التحرير والتنوير ٧: ٢٨٢.

الاختصاص: أي نحن نرزقكم وإياهم، لا أنتم ترزقون أنفسكم ولا ترزقون أبناءكم^(١).

وعند قوله سبحانه: (فَالْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ) [المطففين: ٣٤] قال: (وقدم المسند إليه على المسند الفعلي في قوله: (الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ) دون أن يقال: فاليوم يضحك الذين آمنوا، لإفادة الحصر وهو قصر إضافي في مقابلة قوله: (كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ) أي زال استهزاء المشركين بالمؤمنين، فاليوم المؤمنون يضحكون من الكفار دون العكس. وتقديم من الكفار على متعلقه وهو (يَضْحَكُونَ) للاهتمام بالمضحوك منهم تعجيلاً لإساءتهم عند سماع هذا التقرير. وقوله: (مِنَ الْكُفَّارِ) إظهار في مقام الإضمار، عدل عن أن يقال: منهم يضحكون، لما في الوصف المظهر من الذم للكفار^(٢).

(١). التحرير والتنوير ٨: ١٥٩.

(٢). التحرير والتنوير ٣٠: ٢١٥.

المبحث الثالث: قواعد في الحصر والتعريف

٢٠. قاعدة: (تعريف الجنس يُفيد التخصيص)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ) [الأنعام: ١] قال: (جملة الحمد لله تفيد استحقاق الله تعالى الحمد وحده دون غيره لأنها تدل على الحصر، واللام لتعريف الجنس، فدلّت على انحصار استحقاق هذا الجنس لله تعالى) (١).

وقال عند سورة الفاتحة: (الحمد لله يشمل سائر صفات الكمال التي استحق الله لأجلها حصر الحمد له تعالى بناء على ما تدل عليه جملة الحمد لله من اختصاص جنس الحمد به تعالى واستحقاقه لذلك الاختصاص) (٢).

وقال: (والتعريف فيه بالألف واللام تعريف الجنس لأن المصدر هنا في الأصل عوض عن الفعل فلا جرم أن يكون الدال على الفعل والساد مسده دالا على الجنس فإذا دخل عليه اللام فهو لتعريف مدلوله لأن اللام تدل على التعريف للمسمى فإذا كان المسمى جنسا فاللام تدل على تعريفه. ومعنى تعريف الجنس أن هذا الجنس هو معروف عند السامع فإذا قلت الحمد لله أو العجب لك فكأنك تريد أن هذا الجنس معروف لديك ولدى مخاطبك لا يلتبس بغيره كما أنك إذا قلت الرجل وأردت معينا في تعريف العهد النحوي فإنك تريد أن هذا الواحد من الناس معروف بينك وبين مخاطبك فهو في المعنى كالنكرة من حيث إن تعريف الجنس ليس معه كبير معنى إذ تعين الجنس من بين بقية الأجناس حاصل بذكر لفظه الدال عليه لغة وهو كاف في عدم الدلالة على

(١). التحرير والتنوير ٧: ١٢٥.

(٢). التحرير والتنوير ١: ١٣٤.

غيره، إذ ليس غيره من الأجناس بمشارك له في اللفظ ولا متوهم دخوله معه في ذهن المخاطب بخلاف تعريف العهد الخارجي فإنه يدل على واحد معين بينك وبين مخاطبك من بين بقية أفراد الجنس التي يشملها اللفظ، فلا يفيد هذا التعريف أعني تعريف الجنس إلا تأكيد اللفظ وتقريره وإيضاحه للسامع لأنك لما جعلته معهودا فقد دلت على أنه واضح ظاهر، وهذا يقتضي الاعتناء بالجنس وتقريره من المعروف المشهور، وهذا معنى قول صاحب «الكشاف»: «وهو نحو التعريف في أرسلها العراك».

ومعناه الإشارة إلى ما يعرفه كل أحد من أن الحمد ما هو والعراك ما هو من بين أجناس الأفعال» وهو مأخوذ من كلام سيبويه.

وليست لام التعريف هنا للاستغراق لما علمت أنها لام الجنس ولذلك قال صاحب «الكشاف»: «والاستغراق الذي توهمه كثير من الناس وهم منهم» غير أن معنى الاستغراق حاصل هنا بالمثال لأن الحكم باختصاص جنس الحمد به تعالى لوجود لام تعريف الجنس في قوله: الحمد ولام الاختصاص في قوله: لله يستلزم انحصار أفراد الحمد في التعلق باسم الله تعالى؛ لأنه إذا اختص الجنس اختصت الأفراد، إذ لو تحقق فرد من أفراد الحمد لغير الله تعالى لتحقق الجنس في ضمنه فلا يتم معنى اختصاص الجنس المستفاد من لام الاختصاص الداخلة على اسم الجلالة، ثم هذا الاختصاص اختصاص ادعائي فهو بمنزلة القصر الادعائي للمبالغة.

واللام في قوله تعالى: لله يجوز أن يكون للاختصاص على أنه اختصاص ادعائي كما مر، ويجوز أن يكون لام التقوية قوت تعلق العامل بالمفعول لضعف العامل بالفرعية وزاده التعريف باللام ضعفاً لأنه أبعد شبهه بالأفعال، ولا يفوت معنى الاختصاص لأنه قد استفيد من تعريف الجزأين^(١).

(١). التحرير والتنوير ١: ١٥٩.

وعند قوله سبحانه: (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ) [السجدة: ٣] قال: (وتعريف الحق تعريف الجنس المفيد تحقيق الجنسية فيه. أي: هو حق ذلك الحق المعروفة ماهيته من بين الأجناس والمفارق لجنس الباطل).

وفي تعريف المسند بلام الجنس ذريعة إلى اعتبار كمال هذا الجنس في المسند إليه، وهو معنى القصر الادعائي للمبالغة نحو: أنت الحبيب وعمرو الفارس) ^(١). وعند قوله عز وجل: (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ. وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ. إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ) [ص: ١٢. ١٤] قال: (والتعريف في الأحزاب استغراق ادعائي وهو المسمى بالدلالة على معنى الكمال مثل: هم القوم وأنت الرجل. والحصص المستفاد من تعريف المسند والمسند إليه حصر ادعائي، قصرت صفة الأحزاب على المشار إليهم ب أولئك بادعاء الأمم وأن غيرهم لما يبلغوا مبلغ أن يعدوا من الأحزاب فظاهر القصر ولام الكمال لتأكيد معنى الكمال كقول الأشهب بن رميلة:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ ... هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ حَالِدٍ

والمعنى: أولئك المذكورون هم الأمم لا تضاهيهم أمم في القوة والشدة. وهذا تعريض بتخويف مشركي العرب من أن ينزل بهم ما نزل بأولئك على حد قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَاكْفَرُوا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ إِنَّهُ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ) في سورة غافر [٢١. ٢٢] ^(٢).

(١). التحرير والتنوير ٢١: ٢٠٧.

(٢). التحرير والتنوير ٢٣: ٢٢١.

وعند قوله سبحانه: (أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [البقرة: ٥] قال: (وقوله: (هُمُ الْمُفْلِحُونَ) الضمير للفصل، والتعريف في (المُفْلِحُونَ) للجنس وهو الأظهر إذ لا معهود هنا بحسب ظاهر الحال، بل المقصود إفادة أن هؤلاء مفلحون، وتعريف المسند بلام الجنس إذا حمل على مسند إليه معرف أفاد الاختصاص فيكون ضمير الفصل مجرد تأكيد النسبة، أي تأكيداً للاختصاص. فأما إذا كان التعريف للجنس وهو الظاهر فتعريف المسند إليه مع المسند من شأنه إفادة الاختصاص غالباً لكنه هنا مجرد عن إفادة الاختصاص الحقيقي، ومفيد شيئاً من الاهتمام بالخبر، فلذلك جلب له التعريف دون التنكير.

وهذا مثله عبد القاهر بقولهم: هو البطل الحامي، أي إذا سمعت بالبطل الحامي وأحطت به خبراً فهو فلان. وإليه أشار في «الكشاف» هنا بقوله: «أو على أنهم الذين إن حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم، وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم» والسكاكي لم يتابع الشيخين على هذا فعدل عنه في «المفتاح»، والله دره^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ) [محمد: ٣٨] قال: (والتعريف باللام في الغني وفي الفقراء تعريف الجنس، وهو فيهما مؤذن بكمال الجنس في المخبر عنه، ولما وقعا خبرين وهما معرفتان أفادا الحصر، أي قصر الصفة على الموصوف، أي قصر جنس الغني على الله وقصر جنس الفقراء على المخاطبين بـ(أنتم) وهو قصر ادعائي فيهما مرتب على دلالة أل على معنى كمال الجنس، فإن كمال الغني لله لا محالة لعمومه ودوامه، وإن كان يثبت بعض جنس

(١). التحرير والتنوير ١: ٢٤٦.

الغنى لغيره. وأما كمال الفقر للناس فبالنسبة إلى غنى الله تعالى وإن كانوا قد يغنون في بعض الأحوال لكن ذلك غنى قليل وغير دائم^(١).

٢١. قاعدة: (من طُرُق الحَصْرِ: تعريفُ الجزأين)

وعند قوله تعالى: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) [آل عمران: ١٩] قال ابن عاشور: (صيغة حصر، وهي تقتضي في اللسان حصر المسند إليه، وهو الدين، في المسند، وهو الإسلام، على قاعدة الحصر بتعريف جزئي الجملة، أي لا دين إلا الإسلام، وقد أكد هذا الانحصار بحرف التوكيد.

وقوله: (عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) وصف للدين، والعندية عندية الاعتبار والاعتناء وليست عندية علم: فأفاد، أن الدين الصحيح هو الإسلام، فيكون قصرًا للمسند، إليه باعتبار قيد فيه، لا في جميع اعتباراته: نظير قول الخنساء:

إِذَا قُبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ ... رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلًا

فحصرت الحسن في بكائه بقاعدة أن المقصور هو الحسن لأنه هو المعروف باللام، وهذا الحصر باعتبار التقييد بوقت حج البكاء على القتلى وهو قصر حسن بكائها على ذلك الوقت، ليكون لبكائها على صخر مزية زائدة على بكاء القتلى المتعارف وإن أبي اعتبار القصر في البيت أصلاً صاحب المطول.

وإذ قد جاءت أديان صحيحة أمر الله بها فالحصر مؤول: إما باعتبار أن الدين الصحيح عند الله، حين الإخبار، وهو الإسلام، لأن الخبر ينظر فيه إلى وقت الإخبار إذ الأخبار كلها حقائق في الحال، ولا شك أن وقت الإخبار ليس فيه دين صحيح غير الإسلام إذ قد عرض لبقية الأديان الإلهية، من خلط

(١). التحرير والتنوير ٢٦: ١٣٨.

الفاقد بالصحيح، ما اختل لأجله مجموع الدين، وإما باعتبار الكمال عند الله فيكون القصر باعتبار سائر الأزمان والعصور إذ لا أكمل من هذا الدين، وما تقدمه من الأديان لم يكن بالغاً غاية المراد من البشر في صلاح شؤونهم، بل كان كل دين مضى مقتصرًا على مقدار الحاجة من أمة معينة في زمن معين، وهذا المعنى أولى محملي الآية، لأن مفاده أعم، وتعبيره عن حاصل صفة دين الإسلام- تجاه بقية الأديان الإلهية- أتم^(١).

وعند قوله تعالى: (ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا) [النساء: ٧٠] قال: (وتعريف الجزأين في قوله: (ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ) يفيد الحصر وهو حصر ادعائي لأن فضل الله أنواع، وأصناف، ولكنه أريد المبالغة في قوة هذا الفضل، فهو كقولهم: أنت الرجل.

والتذييل بقوله: (وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا) للإشارة إلى أن الذين تلبسوا بهذه المنقبة، وإن لم يعلمهم الناس، فإن الله يعلمهم والجزاء بيده فهو يوفيهما الجزاء على قدر ما علم منهم)^(٢).

وعند قوله سبحانه: (أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا) [النساء: ١٥١] قال: (الجملة خبر إن والإشارة إلى أصحاب تلك الصلة الماضية، وموقع الإشارة هنا لقصد التنبيه على أن المشار إليهم لاستحضارهم بتلك الأوصاف أحرى بما سيحكم عليهم من الحكم المعاقب لاسم الإشارة.

وأفاد تعريف جزأي الجملة والإتيان بضمير الفصل تأكيد قصر صفة الكفر عليهم، وهو قصر ادعائي مجازي بتنزيل كفر غيرهم في جانب كفرهم منزلة العدم،

(١). التحرير والتنوير ٣: ١٩٠.

(٢). التحرير والتنوير ٥: ١١٦.

كقوله تعالى في المنافقين: (هُمُ الْعَدُوُّ) [المنافقون: ٤]. ومثل هذا القصر يدل على كمال الموصوف في تلك الصفة المقصورة^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ) [الأنعام: ١٨] قال: (وقد أفاد تعريف الجزأين القصر، أي لا قاهر إلا هو، لأن قهر الله تعالى هو القهر الحقيقي الذي لا يجد المقهور منه ملاذاً، لأنه قهر بأسباب لا يستطيع أحد خلق ما يدافعها)^(٢).

وعند قوله سبحانه: (وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ) [الأنعام: ٦٠] قال: (فقوله: (وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم) صيغة قصر لتعريف جزأي الجملة، أي هو الذي يتوفى الأنفس دون الأصنام فإنها لا تملك موتاً ولا حياة. والخطاب موجه إلى المشركين كما يقتضيه السياق السابق من قوله: (لَقُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ) [الأنعام: ٥٨] واللاحق من قوله: (ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ) [الأنعام: ٦٤] ويقتضيه طريق القصر. ولما كان هذا الحال غير خاص بالمشركين علم منه أن الناس فيه سواء)^(٣).

وعند قوله سبحانه: (أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا) [الأنعام: ٧٠] قال: (مستأنفة استئنافاً بيانياً؛ لأن الكلام يثير سؤال سائل يقول: فما حال الذين اتخذوا دينهم لعباً وهواً من حال النفوس التي تبسل بما كسبت، فأجيب بأن أولئك هم الذين أبسلوا بما كسبوا، فتكون الإشارة إلى الموصول بما له من الصلة،

(١). التحرير والتنوير ٦: ١١.

(٢). التحرير والتنوير ٧: ١٦٤.

(٣). التحرير والتنوير ٧: ٢٧٥.

والتعريف للجزأين أفاد القصر، أي أولئك هم المبسلون لا غيرهم. وهو قصر مبالغة لأن إبسالهم هو أشد إبسال يقع فيه الناس فجعل ما عداه كالمعدوم^(١). وعند قوله عز وجل: (وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا) [الأنعام: ١١٤] قال: (من تمام القول المأمور به. والواو للحال أي لا أعدل عن التحاكم إليه. وقد فصل حكمه بإنزال القرآن إليكم لتدبروه فتعلموا منه صدقي، وأن القرآن من عند الله. وقد صيغت جملة الحال على الاسمية المعرفة الجزأين لتفيد القصر مع إفادة أصل الخبر، فالمعنى: والحال أنه أنزل إليكم الكتاب ولم ينزله غيره، ونكتة ذلك أن في القرآن دلالة على أنه من عند الله بما فيه من الإعجاز، وبأمية المنزل عليه. وأن فيه دلالة على صدق الرسول عليه الصلاة والسلام تبعاً لثبوت كونه منزلاً من عند الله، فإنه قد أخبر أنه أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم للناس كافة، وفي تضاعيف حجج القرآن وأخباره دلالة على صدق من جاء به فحصل بصوغ جملة الحال على صيغة القصر الدلالة على الأمرين: أنه من عند الله، والحكم للرسول عليه الصلاة والسلام بالصدق)^(٢).

وعند قوله عز وجل: (وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) [الأنبياء: ٣٣] قال: (لما كانت في إيجاد هذه الأشياء المعدودة هنا منافع للناس سيقّت في معرض المنّة بصوغها في صيغة الجملة الاسمية المعرفة الجزأين لإفادة القصر، وهو قصر أفراد إضافي بتنزيل المخاطبين من المشركين منزلة من يعتقد أن أصنامهم مشاركة لله في خلق تلك الأشياء، لأنهم لما عبدوا الأصنام، والعبادة شكر، لزمهم أنهم يشكرونها وقد جعلوها شركاء لله

(١). التحرير والتنوير ٧: ٢٩٨.

(٢). التحرير والتنوير ٨: ١٥.

فلزمهم أنهم يزعمون أنها شريكة لله في خلق ما خلق لينتقل من ذلك إلى إبطال إشراكهم إياها في الإلهية) ^(١).

وعند قوله عز وجل: (بَلْ مَتَّعْنَا هَؤُلَاءِ وَآبَاءَهُمْ حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا أَفَهُمُ الْغَالِبُونَ) [الأنبياء: ٤٤] قال: (واختيار الجملة الاسمية في قوله تعالى: (أَفَهُمُ الْغَالِبُونَ) دون الفعلية لدلالاتها بتعريف جزأها على القصر، أي ما هم الغالبون بل المسلمون الغالبون، إذ لو كان المشركون الغالبين لما كان عددهم في تناقص، ولما خلت بلدتهم من عدد كثير منهم) ^(٢).

وعند قوله عز وجل: (وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ) [الأنبياء: ٧٠] قال: (وتعريف جزأي الجملة يفيد القصر، وهو قصر للمبالغة كأن خسارتهم لا تدانيها خسارة وكأنهم انفردوا بوصف الأخسرين فلا يصدق هذا الوصف على غيرهم. والمراد بالخسارة الخيبة. وسميت خيبتهم خسارة على طريقة الاستعارة تشبيهاً لخبية قصدهم إحراقه بخبية التاجر في تجارته، كما دل عليه قوله تعالى: (وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا)، أي فخابوا خيبة عظيمة. وذلك أن خيبتهم جمع لهم بها سلامة إبراهيم من أثر عقابهم وإن صار ما أعدوه للعقاب معجزة وتأيداً لإبراهيم عليه السلام.

وأما شدة الخسارة التي اقتضاها اسم التفضيل فهي بما لحقهم عقب ذلك من العذاب إذ سلط الله عليهم عذاباً كما دل عليه قوله تعالى في [سورة الحج:

(١). التحرير والتنوير ١٧ : ٥٩.

(٢). التحرير والتنوير ١٧ : ٧٧.

[٤٤] (فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ). وقد عد فيهم قوم إبراهيم، ولم أر من فسر ذلك الأخذ بوجه مقبول^(١).

وعند قوله سبحانه: (الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ إِلَى جَهَنَّمَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا) [الفرقان: ٣٤] قال: (وتعريف جزأي الجملة يفيد القصر وهو قصر للمبالغة بتنزيلهم منزلة من انحصر الشر والضلال فيهم. وروي عن مقاتل أن الكفار قالوا للمسلمين: هم شر الخلق، فنزلت هذه الآية فيكون القصر قصر قلب، أي هم شر مكاناً وأضل سبيلاً لا المسلمون، وصيغتنا التفضيل مسلوبتا المفاضلة على كلا الوجهين)^(٢).

وعند قوله سبحانه: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ) [فاطر: ١٥] قال: (وجملة (أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ) تفيد القصر لتعريف جزأيها، أي قصر صفة الفقر على الناس المخاطبين قصراً إضافياً بالنسبة إلى الله، أي أنتم المفتقرون إليه وليس هو بمفتقر إليكم وهذا في معنى قوله تعالى: (إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ) [الزمر: ٧] المشعر بأنهم يحسبون أنهم يغيظون النبي صلى الله عليه وسلم بعدم قبول دعوته.

فالوجه حمل القصر المستفاد من جملة (أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ) على القصر الإضافي، وهو قصر قلب، وأما حمل القصر الحقيقي ثم تكلف أنه ادعائي فلا داعي إليه)^(٣).

وعند قوله تعالى: (وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ) [فاطر: ٣١] قال: (و(من): بيانية لما في الموصول من الإبهام،

(١). التحرير والتنوير ١٧: ١٠٧.

(٢). التحرير والتنوير ١٩: ٢٤.

(٣). التحرير والتنوير ٢٢: ٢٨٥.

والتقدير: والكتاب الذي أوحينا إليك هو الحق. فقدم الموصول الذي حقه أن يقع صفة للكتاب تقديمًا للتشويق بالإيهام ليقع بعده التفصيل فيتمكن من الذهن فضل تمكن.

فجملة والذي أوحينا إليك من الكتاب معطوفة على جملة إن الذين يتلون كتاب الله [فاطر: ٢٩] فهي مثلها في حكم الاستئناف.

وضمير هو ضمير فصل، وهو تأكيد لما أفاده تعريف المسند من القصر. والتعريف في الحق تعريف الجنس. وأفاد تعريف الجزأين قصر المسند على المسند إليه، أي قصر جنس الحق على الذي أوحينا إليك، وهو قصر ادعائي للمبالغة لعدم الاعتداد بحقية ما عده من الكتب^(١).

وعند قوله عز وجل: (قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ) [الزمر: ١٥] قال: (وتعريف المسند والمسند إليه من طريق القصر، فيفيد هذا التركيب قصر جنس الخاسرين على الذين خسروا أنفسهم وأهليهم، وهو قصر مبالغة لكمال جنس الخسران في الذين خسروا أنفسهم وأهليهم فخسران غيرهم كلا خسران، ولهذا يقال في لام التعريف في مثل هذا التركيب إنها دالة على معنى الكمال فليسوا يريدون أن معنى الكمال من معاني لام التعريف)^(٢).

وعند قوله عز وجل: (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ) [الزخرف: ٨٤] قال: (وكان مقتضى الظاهر بهذه الجملة أن يكون أولها الذي في السماء إله على أنه وصف للرحمان من قوله: (إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ) [الزخرف: ٨١]، فعدل عن مقتضى الظاهر بإيراد الجملة معطوفة لتكون

(١). التحرير والتنوير ٢٢: ٣٠٩.

(٢). التحرير والتنوير ٢٣: ٣٦٠.

مستقلة غير صفة، وبإيراد مبتدأ فيها لإفادة قصر صفة الإلهية في السماء وفي الأرض على الله تعالى لا يشاركه في ذلك غيره، لأن إيراد المسند إليه معرفة والمسند معرفة طريق من طرق القصر. فالمعنى وهو لا غيره الذي في السماء إله وفي الأرض إله^(١).

وعند قوله عز وجل: (اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لَتَجْرِيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) [الجن: ١٢] قال: (واسم الجلالة مسند إليه والموصول مسند، وتعريف الجزأين مفيد الحصر، وهو قصر قلب بتنزيل المشركين منزلة من يحسب أن تسخير البحر وتسخير ما في السماوات والأرض إنعام من شركائهم كقوله تعالى: (هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ) [الروم: ٤٠]، فكان هذا القصر إبطالاً لهذا الزعم الذي اقتضاه هذا التنزيل^(٢).

وعند قوله تعالى: (قَالَ الْخَوَارِثُونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ) [الصف: ١٤] قال: (ففي حكاية جواب الخواريين هنا خصوصية صيغة القصر بتعريف المسند إليه والمسند. وخصوصية التعريف بالإضافة. فكان إيجازاً في حكاية جوابهم بأنهم أجابوا بالانتداب إلى نصر الرسول وبجعل أنفسهم محققين بهذا النصر لأنهم محضوا أنفسهم لنصر الدين وعرفوا بذلك وبحصر نصر الدين فيهم حصراً يفيد المبالغة في تمحضهم له حتى كأنه لا ناصر للدين غيرهم مع قلتهم وإفادته التعريض بكفر بقية قومهم من بني إسرائيل^(٣)).

(١). التحرير والتنوير ٢٥: ٢٦٧.

(٢). التحرير والتنوير ٢٥: ٣٣٦.

(٣). التحرير والتنوير ٢٨: ٢٠٢.

وعند قوله سبحانه: (يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ) [التغابن: ٩] قال: (وأفاد تعريف جزأي جملة (ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ) قصر المسند على المسند إليه أي قصر جنس يوم التغابن على يوم الجمعة المشار إليه باسم الإشارة، وهو من قبيل قصر الصفة على الموصوف قصرًا ادعائياً، أي ذلك يوم الغبن لا أيام أسواقكم ولا غيرها، فإن عدم أهمية غبن الناس في الدنيا جعل غبن الدنيا كالعدم وجعل يوم القيامة منحصراً فيه جنس الغبن.

وأما لام التعريف في قوله: التغابن فهي لام الجنس، ومن هذا المعنى قوله تعالى: (قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [الزمر: ١٥]. وقوله في ضده: (يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ) [فاطر: ٢٩]. هذا هو المتعين في تفسير هذه الآية) ^(١).

وعند قوله عز وجل: (وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ) [المدثر: ٥٦] قال: (وتعريف جزأي الجملة في قوله: (هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى) يفيد قصر مستحق اتقاء العباد إياه على الله تعالى وأن غيره لا يستحق أن يتقى. ويتجنب غضبه كما قال: (وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ) [الأحزاب: ٣٧].

فأما أن يكون القصر قصرًا إضافياً للرد على المشركين الذين يخشون غضب الأصنام ويطلبون رضاها، أو يكون قصرًا ادعائياً لتخصيصه تعالى بالتقوى الكاملة الحق، وإلا فإن بعض التقوى مأمور بها كتقوى حقوق ذوي الأرحام في قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) [النساء: ١]، وقد يقال: إن ما ورد الأمر به من التقوى في الشريعة راجع إلى تقوى الله، وهذا من متمامات القصر الادعائي) ^(٢).

(١). التحرير والتنوير ٢٨: ٢٧٧.

(٢). التحرير والتنوير ٢٩: ٣٣٤.

وعند قوله سبحانه: (وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ) [الأنعام: ٩٨] قال: (والقصر الحاصل من تعريف المسند إليه والمسند تعريض بالمشركون، إذ أشركوا في عبادتهم مع خالقهم غير من خلقهم على نحو ما قررته في الآية قبل هذه) ^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ) [الحجر: ٨٩] قال: (والقصر المستفاد من ضمير الفصل ومن تعريف الجزأين قصر قلب، أي لست كما تحسبون أنكم تغيطوني بعدم إيمانكم، فإني نذير مبين غير متقايض معكم لتحصيل إيمانكم) ^(٢).

وذكر الإمام فخر الدين في (نهاية الإيجاز) أن تعريف الجزأين يفيد الحصر حقيقة أو مبالغة، نحو: المنطلق زيد، ومنه في القرآن فما ذكر الزمكاني في أسرار التنزيل: الحمد لله، قال: إنه يفيد الحصر، كما في (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحة: ٥]، أي الحمد لله لا لغيره) ^(٣).

(١). التحرير والتنوير ٧: ٣٩٥.

(٢). التحرير والتنوير ١٤: ٨٣.

(٣). انظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ١: ١٤١.

٢٢. قاعدة: (تعريفُ المسندِ يُفيدُ قصرَ المسندِ على المسندِ إليه)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ) [البقرة: ١٢] قال: (رد عليهم في غرورهم وحصرهم أنفسهم في الصلاح فرد عليهم بطريق من طرق القصر هو أبلغ فيه من الطريق الذي قالوه؛ لأن تعريف المسند يفيد قصر المسند على المسند إليه فيفيد قوله: ألا إنهم هم المفسدون قصر الإفساد عليهم بحيث لا يوجد في غيرهم وذلك ينفي حصرهم أنفسهم في الإصلاح وينقضه، وهو جار على قانون النقض، وعلى أسلوب القصر الحاصل بتعريف الجنس وإن كان الرد قد يكفي فيه أن يقال إنهم مفسدون بدون صيغة قصر، إلا أنه قصر ليفيد ادعاء نفي الإفساد عن غيرهم. وقد يفيد ذلك أن المنافقين ليسوا ممن ينتظم في عداد المصلحين؛ لأن شأن المفسد عرفاً أن لا يكون مصلحاً إذ الإفساد هين الحصول وإنما يصد عنه الوازع فإذا خلع المرء عنه الوازع وأخذ في الإفساد هان عليه الإفساد ثم تكرر حتى يصبح سجية ودأباً لا يكاد يفارق موصوفه.

وحرف (ألا) للتنبيه إعلاناً لوصفهم بالإفساد، وقد أكد قصر الفساد عليهم بضمير الفصل أيضاً، كما أكد به القصر في قوله: (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [البقرة: ٥] ^(١).

(١). التحرير والتنوير ١: ٢٨٥.

الخاتمة:

أهم نتائج البحث:

١. ذكرتُ معنى الحصر والقصر في اللغة وأن الحاء وَالصَّاد وَالرَّاءُ أَصْلُ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْجَمْعُ وَالْحَبْسُ وَالْمَنْعُ. وَالْحَصْرُ: الْعَيْ، كَأَنَّ الْكَلامَ حُبِسَ عَنْهُ وَمُنِعَ مِنْهُ. وَالْحَصْرُ: ضَيْقُ الصَّدْرِ.

وأما القصر ف(القَافُ وَالصَّادُ وَالرَّاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى أَلَّا يَبْلُغَ الشَّيْءُ مَدَاهُ وَنَهَائَتَهُ، وَالْآخَرُ عَلَى الْحَبْسِ. وَالْأَصْلَانِ مُتَقَارِبَانِ، فَلِأَوَّلِ الْقِصْرِ: خِلَافُ الطُّوْلِ. يَقُولُ: هُوَ قَصِيرٌ بَيْنَ الْقِصْرِ. وَيُقَالُ: قَصَرْتُ الثُّوبَ وَالْحَبْلَ تَقْصِيرًا. وَالْقِصْرُ: قِصْرُ الصَّلَاةِ: وَهُوَ أَلَّا يُتِمَّ لِأَجْلِ السَّفَرِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ.

٢. وبينت معنى الحصر والقصر في الاصطلاح وأنه إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره، أو هو عبارة عن إيراد الشيء على عدد معين.

والقصر: هو الحصر، وهو تخصيص أمر بآخر بإحدى الطرق الأربع كذا قالوه، وسيأتي أنها أكثر من أربع، وهو يجري بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والظرف والحال وغيرها

أو هو تخصيص شيء بشيء وحصره فيه، ويسمى الأمر الأول: مقصوراً، والثاني: مقصوراً عليه، كقولنا في القصر بين المبتدأ والخبر: إنما زيد قائم وبين الفعل والفاعل، نحو: ما ضربت إلا زيداً.

٣. ثم انتقلتُ إلى ذكر القواعد التي تتعلق بالحصر والقصر عند المفسرين وقسمتُ هذه القواعد إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قواعد عامة في الحصر والقصر والاختصاص

المبحث الثاني: قواعد في الحصر والتقديم

المبحث الثالث: قواعد في الحصر والتعريف

وقد وصلت القواعد التي استخرجتها من كلام المفسرين إلى اثنتين وعشرين قاعدة.

وظهر في ذلك الترابط بين علم اللغة العربية وعلم التفسير، فعلى قدر المعرفة باللغة تكون المعرفة بالتفسير لكلام الله سبحانه وتعالى، سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم.

أهم التوصيات:

١. دراسة موضوع الحصر والقصر عند علماء اللغة عامةً، وعند أحد اللغويين.

٢. دراسة الحصر والقصر والاختصاص عند المفسرين عامةً، أو عند أحد المفسرين.

٣. دراسة الاختلافات بين العلماء التي يكون سببها علوم اللغة العربية.

وصلّى الله وسلّم وبارك على سيّدنا محمّد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، والحمد لله ربّ العالمين.

المصادر والمراجع

القرآن وعلومه:

- . معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة الأولى.
- . مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة ١٣٨١ هـ.
- . تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- . معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتور هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- . جامع البيان في تفسير القرآن للطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار هجر، دار هجر، الطبعة الأولى.
- . معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- . إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م).
- . الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي

القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

. التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

. درج الدرر في تفسير الآي والسور، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، تحقيق: وليد بن أحمد بن صالح الحسّين، إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، سنة الطبع: ١٤٠٧هـ.

. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، بيروت، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠ هـ.

. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد

السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)،
شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، الناشر: جائزة دبي
الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

. إعراب القرآن للأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي
الطيحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)،
(مهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض)، الطبعة الأولى، ١٤١هـ -
١٩٩٥م.

. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي
الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار
إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمداني (المتوفى:
٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة
المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد
بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس
الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

. تُحْفَةُ الْأَقْرَانِ فِي مَا قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ، أحمد بن يوسف بن
مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ)، كنوز
أشبيلية - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٨٢هـ-٢٠٠٧م.

. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة ١٤٢٠هـ.

. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

. اللغة العربية وعلومها:

. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي
البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي،
دار ومكتبة الهلال.

. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف
بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،
بيروت.

. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى:
٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى،
١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

. رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني
المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى:
٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ -
٢٠٠٠ م.

. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)،
تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.

. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري
الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين،
بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو
الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام
النشر: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

. الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت)، دار الفكر (دمشق)، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

. نتائج الفكر في التَّحْوِ للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (المتوفى: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م. - أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م.

. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبلي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م.

. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.

. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦ هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٩٨ م.

. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١ هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥ م.

. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.

. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩ هـ)، تحقيق: د فخر

الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ -١٩٩٢ م.

. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤ هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، دار الدعوة.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	٣
٢	الفصل الأول: الحصر والقصر في اللغة العربية	٦
٣	المبحث الأول: معنى الحصر والقصر في اللغة:	٦
٤	المبحث الثاني: معنى الحصر والقصر في الاصطلاح	١٤
٥	المبحث الثالث: أنواع الحصر	٢٢
٦	الفصل الثاني: قواعد الحصر والقصر والاختصاص عند المفسرين	٢٥
٧	المبحث الأول: قواعد عامة في الحصر والقصر والاختصاص	٢٥
٨	١. قاعدة: (القَصْرُ الحَقِيقِيُّ هو الأصلُ، وَيَشْتَمِلُ على مَعْنَى الإِضَافِي وَزِيَادَةِ)	٢٥
٩	٢. قاعدة: (القَصْرُ تَأْكِدٌ على تَأْكِيدٍ فهو في قُوَّةٍ مُؤَكَّدِينَ)	٢٥
١٠	٣. قاعدة: (النَّفْيُ والاستثناء يُفِيدُ الحَصَرَ)	٢٨
١١	٤. قاعدة: (مِنْ طُرُقِ الحَصْرِ: ضميرُ الفَصْلِ)	٣١
١٢	٥. قاعدة: (الإِتيَانُ بِصِيغَتِي النَّفْيِ والإِثْبَاتِ يُفِيدُ مفادَ صِيغَةِ الحَصْرِ)	٤١
١٣	٦. قاعدة: (التَّقْوِي وَالِاخْتِصَاصُ يَجْتَمِعَانِ فِي إِسْنَادِ الخبرِ الفِعْلِيِّ إِلَى المُسْنَدِ إِلَيْهِ)	٤٣

١٤	٧. قاعدة: (قَصْرُ الْقَلْبِ نَوْعَانِ: قَصْرُ قَلْبٍ أَصْلِيٍّ، وَقَصْرُ قَلْبٍ تَنْزِيلِيٍّ)	٤٤
١٥	٨. قاعدة: ((إِنَّمَا)) تُفِيدُ الْحَصَرَ	٤٥
١٦	٩. قاعدة: ((إِنَّمَا)) تَأْتِي لِحَبْرِ لَا يَجْهَلُهُ الْمُخَاطَبُ وَلَا يَدْفَعُ صِحَّتَهُ، أَوْ لِمَا يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ ذَلِكَ	٥٧
١٧	١٠. قاعدة: ((إِنَّمَا)) قَدْ تُفِيدُ التَّعْلِيلَ، فَكَمَا يَصِحُّ التَّعْلِيلُ بـ(إن) وَحَدَّهَا كَذَلِكَ يَصِحُّ التَّعْلِيلُ بِهَا مَعَ (مَا) الْكَافَّةُ	٥٨
١٨	١١. قاعدة: (قَدْ يُتْرَكُ طَرِيقَةُ الْقَصْرِ إِمَاءً إِلَى أَنَّ الْمَقَامَ لَا يَقْبَلُ الشَّرْكَاءَ، فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَقْصُورًا فِي نَفْسِهِ فَارْتِكَابُ طَرِيقِ الْقَصْرِ لَغْوٌ مِنَ الْكَلَامِ)	٥٩
١٩	١٢. قاعدة: (الْقَصْرُ مِنَ الْإِيجَازِ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ جَمْلَتَيْنِ: جُمْلَةٌ إِبْتِاثٌ لِلْمَقْصُودِ، وَجُمْلَةٌ نَفِيٌّ عَمَّا سِوَاهُ)	٦٠
٢٠	المبحث الثاني: قواعد في الحصر والتقديم	٦٢
٢١	١٣. قاعدة: (تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ يُفِيدُ الْحَصَرَ)	٦٢
٢٢	١٤. قاعدة (تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ مَعَ اشْتِغَالِ فَعْلِهِ بِضَمِيرِهِ أَكَّدُ فِي إِفَادَةِ التَّقْدِيمِ الْحَصَرَ مِنْ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفِعْلِ غَيْرِ الْمَشْتَغَلِ بِضَمِيرِهِ)	٧١
٢٣	١٥. قاعدة: (تَقْدِيمُ الْمَجْرُورِ يَفِيدُ الْحَصَرَ)	٧٢
٢٤	١٦. قاعدة: (فِي الْحَصْرِ يَتَعَيَّنُ تَقْدِيمُ الْمَحْصُورِ)	٧٧
٢٥	١٧. قاعدة: (تَقْدِيمُ الْمُتَعَلِّقِ عَلَى عَامِلِهِ يُفِيدُ الْقَصْرَ)	٧٨

٢٦	١٨. قاعدة: (تَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ يُفِيدُ الاختصاصَ)	٧٨
٢٧	١٩. قاعدة: (تَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ يُفِيدُ الاختصاصَ)	٨١
٢٨	المبحث الثالث: قواعد في الحصر والتعريف	٨٧
٢٩	٢٠. قاعدة: (تَعْرِيفُ الْجِنْسِ يُفِيدُ التَّخْصِصَ)	٨٧
٣٠	٢١. قاعدة: (مِنْ طُرُقِ الْحَصْرِ: تَعْرِيفُ الْجُزْأَيْنِ)	٩١
٣١	٢٢. قاعدة: (تَعْرِيفُ الْمُسْنَدِ يُفِيدُ قَصْرَ الْمُسْنَدِ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ)	١٠١
٣٢	خاتمة	١٠٢
٣٣	المصادر والمراجع	١٠٤
٣٤	فهرس المحتويات	١١٢